الحركة الصهيونية وصناعة صقل الألماس بفلسطين إبَّان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥م

أ.د/نادية محمد محمد قضب

كلية الآداب– جامعة أسيوط

د/صادق فتحي صادق حسن

كلية الآداب– جامعة أسيوط

ملخص البحث:

أدت الحركة الصهيونية دورًا بارزًا في توطيد صناعة صقل الألماس بفلسطين، بل استخدمت الحركة صناعة الألماس وتجارته كأداة استراتيجية لدعم المشروع الصهيوني من خلال تمويل الاستيطان؛ حيث أسهمت أرباح صناعة صقل الألماس في تمويل بناء المستوطنات والبنية التحتية في فلسطين قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م وبعده، وكذلك عملت على تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن صناعة صقل الألماس ليست وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)؛ وإنما كان يُعد لها منذ زمن بعيد، ورغم إنكار الكثير من الدراسات والكتابات التاريخية لوجود صناعة صقل الألماس وتلميعه بالأراضي الفلسطينية إبان الحرب العالمية الثانية أو قبل قيام الدولة، فإن الوثائق البريطانية المحفوظة بالأرشيف الإسرائيلي كان لها رأي آخر؛ حيث رصدت الوثائق وجود صناعة صقلٍ للماس بفلسطين مدعومة بقوة من الحركة الصهيونية والمنظمات الصهيونية بالتعاون مع الانتداب البريطاني والاقتصاد الأمريكي، وشهدت نموًّا سريعًا في حجمها خلال الحرب العالمية الثانية وصل إلى حد المنافسة العالمية؛ فقد نشأت نشأة قوية جدًّا، وتطورت تطورًا سريعًا وملحوظًا، غير أنها أخذت تتدهور قليلاً بتعافي مراكز الصقْل

القديمة في بلجيكا وهولندا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحكم شركة دي بيرز في حصص خام الألماس لمراكز القطع، وقد اقتضت الدراسة اتباع المنهج التاريخي، وكذلك المنهج التحليلي الإحصائي للتعرف على نشأة تلك الصناعة في الأراضي الفلسطينية، وجهود الحركة الصهيونية في تأسيسها قبل عام ١٩٣٩م، ثم التعرف على دور الحركة الصهيونية في نقل مركز صقل وقطع الألماس من انتريوب إلى تل أبيب، ووضع أيدينا على حجم صناعة صقل الألماس وتلميعه في الأراضي الفلسطينية (١٩٣٩- ١٩٤٥م) من حيث عدد وحجم المؤسسات والعمالة، وكمية الألماس المصقول، ورأس المال المستثمر، ومعدات الطاقة المستخدمة في صناعة صقل الألماس في الفترة ذاتها، وعوائد الإنتاج في ذات الفترة، وكذلك ناقشت الورقة البحثية حجم الدور الذي لعبته صناعة الألماس في دعم الاقتصاد اليهودي (١٩٣٩، ١٩٤٥م)، وأهم المشكلات التي واجهت الصناعة، وبداية تدهورها في أواخر عام ١٩٤٥م، واختُتمت بأهم النتائج التي توصلت إليها..

مقدمة:

نشأت الحركة الصهيونية في العصر الحديث على يد تيودور هرتزل عام ١٨٩٧م، ومع بداية الحركة المنظمة، وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ببازل في سويسرا لم تك للحركة أرض محددة، أو شعب يُجمع على مهمتها، ولا جيش قوي أو ضعيف، أو إطار فكري صارم متفق على مضمونه، ولكنها تمكنت من تحقيق أهداف كبرى قد تعجز عن تحقيقها قوى تستحوذ على موارد أكبر بكثير مما توافر لها آنذاك، وربما كان السبب في ذلك أنها امتلكت أدوات السياسة والاقتصاد معًا؛ فقد اعتمدت الحركة في تحقيق حلمها في إنشاء وطن قومي لليهود على عناصر الاستعمار قديمًا وحديثًا؛ فهو الدعامة التي سخرتها لخدمة مصالحها، ومن خلالها حشدت قواها لتسيطر على الاقتصاد العالمي، وقد أصابت في ذلك نجاحًا كبيرًا، وأصبح اليهود في انجلترا، وفرنسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية... وغيرها من دول الغرب هم أصحاب النفوذ الذين وجهوا دفة الحكم في تلك البلدان، وكانت عائلة روتشيلد من أقوى المساندين لمشروع دولة الكيان، وأسخى موارد تمويلها لما تملكه من أموال ومعادن نفيسة مثل الذهب والألماس، وذلك بالتوزاي مع ما تمتعت به تلك الأسرة من نفوذ داخل الحكومات الغربية.

فقد استخدمت الحركة صناعة الألماس وتجارته كأداة استراتيجية لدعم المشروع الصهيوني من خلال تمويل الاستيطان، حيث أسهمت أرباح صناعة صقل الألماس في تمويل بناء المستوطنات والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية ، وكذلك عملت على تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الحركة الصهيونية لعبت دورًا بارزًا في توطيد صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية، وأنها ليست وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)، وإنما كان يُعد لها منذ زمن بعيد، خصوصًا بعد أن قرر مؤتمر بازل الأول في ٢٩ أغسطس ١٨٩٧م وسائل إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، وكانت أولى تلك

الوسائل هي: "ترقية استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود بالوسائل المناسبة"، ولا يُعلم أية وسيلة كان المؤتمرون في بازل يتصورونها، وهم لا يملكون زمام فلسطين، ولا إمكانية استيطانها باليهود بخلاف التعامل مع القوى المسيطرة عليها آنذاك، غير أن الأحداث أثبتت أن الحركة نفسها تعلم تمامًا ماهية تلك الوسائل، وآلية تنفيذها؛ فقد مهدت الحركة لوجود صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية ، وأخذت تتحيَّن الفرص حتى تجعل منها مركزًا عالميًّا لصناعة صقل الألماس، وجاءت فرصتها عندما غزت ألمانيا أهم مراكز صناعة صقل الألماس بأوروبا (هولندا وبلجيكا) ضمن عمليات الحرب العالمية الثانية، حينئذٍ عملت الحركة بكل ما أوتيت من قوة لنقل مركز صناعة الألماس إلى الأراضي الفلسطينية، وتم لها ما أرادت بمساعدة قوى الاستعمار البريطاني آنذاك، خصوصًا خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى أضحت إسرائيل من أهم الدول التي تصقل الألماس وتلمعه في العالم؛ فهي أكثر الدول استيرادًا للماس الخام غير المصقول، وكذلك من أبرز الدول التي تصدر الألماس المصقول.

ولمعرفة كيف أصبحت تل أبيب من أهم مراكز صقل الألماس وقطعه بالعالم، وكيف وصلت إلى هذه المرحلة من السيطرة والتحكم في صناعة الألماس الدولية وصقله، كان لابد من كشف النقاب عن نشأة صناعة الألماس وتطورها في الأراضي الفلسطينية، ومعرفة حجم الدور الذي لعبته الحركة الصهيونية في دعم قيام تلك الصناعة لترسيخ وجود اليهود بالأراضي الفلسطينية، ثم التطرق إلى وضع صناعة الألماس إبَّان سنوات الحرب العالمية الثانية (**١٩٣٩– ١٩٤٥م**)، وهي الفترة التي تم فيها نقل صناعة الألماس، وصقله من مراكز القطع الأوروبية الرئيسة كـ انتريوب وأمستردام إلى الأراضي الفلسطينية، وما موقف صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، والإجابة على هذه التساؤلات هي موضوع هذه الوريقات التي بين أيدينا.

فرغم إنكار كثير من الدراسات والكتابات التاريخية لوجود صناعة صقل الألماس، وتلميعه في الأراضي الفلسطينية إبَّان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)، أو قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م، فإن الوثائق البريطانية المحفوظة بالأرشيف الإسرائيلي كان لها رأي آخر؛ حيث رصدت الوثائق وجود صناعة صقلٍ للماس شهدت نموًّا سريعًا خلال الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى حد المنافسة العالمية؛ فقد تطورت صناعة الألماس تطورًا سريعًا وملحوظًا بدعم من الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، والاقتصاد الأمريكي، غير أنها أخذت تتدهور قليلاً بتعافي مراكز الصقل القديمة في بلجيكا وهولندا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحكم شركة دي بيرز في حصص خام الألماس لمراكز القطع.

أولًا- الحركة الصهيونية ونشأة صناعة صقل الألماس في فلسطين قبل عام ١٩٣٩م.

إذا كانت الحركة الصهيونية قد أدت دورًا بارزًا في نشأة وتأسيس صناعة صقل الألماس وتلميعه بفلسطين قبل عام ١٩٣٩م، ورتبت نقلها إلى الأراضي الفلسطينية إبَّان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)، وأسهمت في تقدمها، فإن هذه الصناعة كانت من أبرز القطاعات الاقتصادية التي دعمت المشروع الصهيوني، ليس فقط اقتصاديًّا، بل وسياسيًّا وديموغرافيًّا، ومنذ تأسيسها في ثلاثينيات القرن العشرين ارتبطت هذه الصناعة ارتباطًا وثيقًا بالحركة الصهيونية، وأسهمت في تمويل الاستيطان، وتكريس السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

حيث سعت الحركة الصهيونية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وجعل هذا الوطن عاصمة لحكم العالم، والسيطرة على الأمم، والقضاء على أديانها[1]. وقد بشر بهذا الوطن هيرتزل في كتابه الذي أصدره في عام ١٨٩٦ وحمل عنوان "الدولة اليهودية"، والذي بسط فيه أفكارًا عملية فعالة كان لها إسهامها الكبير في إنجاح المشروع، وتمحورت هذه

الأفكار حول تهجير اليهود إلى فلسطين، والتعبئة من أجل القضية اليهودية عبر العالم، وتدويل قضيتهم، وفرضها على مجالس الأمم المتحضرة، ثم تجنيد الأوساط اليهودية خلف فكرة الدولة اليهودية التي لم تكن ذات أهمية لدى فئات واسعة من اليهود آنذاك.(٢)

من ثم كان المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م هو نقطة انطلاق رسمية لتأسيس دولة يهودية في فلسطين؛ حيث نادى بزيادة هجرة اليهود، وشراء الأراضي هناك، ومن ثم سعت الحركة الصهيونية إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال نفوذ أسرة روتشيلد لدى الحكومة البريطانية مستغلة الأوضاع العالمية آنذاك؛ من اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م)، وحصلت على وعد بلفور عام ١٩١٧م، والذي أعلنت بريطانيا من خلاله إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ودعا إلى تعزيز الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي الفلسطينية، وبالترتيب بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية وُضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ضمن تسويات الحرب ومعاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦م.(٣)

بالتوازي مع هذه المكاسب السياسية المتتالية كانت المنظمات الصهيونية تُنظم الهجرة إلى فلسطين لتدارك التخلف الديموغرافي مقابل الفلسطينيين، لكن الحركة الصهيونية واجهت تحديًا آخر هو الرفض داخل المجتمع اليهودي نفسه، إذ كانت فئات واسعة من هذا المجتمع غير مقتنعة بفكرة الدولة، ولم يحدث تحول ذو شأن في هذا المنحى إلا بعد إبادة اليهود على يد النازية في محرقة الحرب العالمية الثانية؛ فلجأت إلى بناء مجتمعات يهودية زراعية وصناعية داخل المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الاستيطان في فلسطين؛ إذ قامت الحركة الصهيونية بتعزيز الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية باستيطان التجار، إضافة إلى الحرفيين والمزارعين، وكذلك سعت الحركة الصهيونية إلى تنظيم وتوحيد اليهود؛ حيث تم إنشاء عدد من المؤسسات العامة، والمؤسسات المحلية من قبل الحركة الصهيونية لتوحيد اليهود وتنظيمهم، مع الالتزام بالقوانين السارية في كل بلد؛ وذلك لتجنب النزاعات فيما بينهم، ومن أشهر هذه

المنظمات الصهيونية السياسية والعسكرية والدينية أحباء صهيون، والهاغاناه، والأرغون، والبلماخ، وجماعة بني موسى، وجماعة البيلو.(٤)

وعملت الحركة على تقوية الشعور القومي؛ فالحركة الصهيونية لإنشاء دولة في فلسطين مستخدمةً الدين في ذلك، ولتحقيق هذه الغاية سعت إلى تقوية وتعزيز الشعور القومي والوعيد المناسب لليهود في مختلف أنحاء العالم، وكذلك سعت إلى اتخاذ الخطوات المناسبة للحصول على موافقات الحكومات، والتي من شأنها المساعدة في الحصول على موافقات الحكومات المختلفة بالشكل الذي يسهم في تحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠– ١٩٤٨م) شهدت نموًّا سريعًا للمستوطنات، مع زيادة الهجرة اليهودية، وتأسيس المؤسسات الداعمة للبناء والتوسع الاستيطاني.(٥)

وكانت صناعة صقل الألماس وتلميعه من الحرف التي اتخذت منها الحركة وسيلة لدعم الاستيطان اليهودي في فلسطين؛ فقد كانت البداية في عام ١٩٠٥م عندما عرض يهودٌ من بلجيكا وهولندا على يتامى مذبحة كيشينييف بـ كيشيناو(٦) تعليمهم مهنة قطع الألماس وتلميعه في "أرض فلسطين" في محاولة لإحياء الجماعات التي أصيبت في اضطرابات في روسيا، وكانت حرف صناعة المجوهرات وصياغة الفضة، وبخاصة التحف الدينية منتشرة على نطاق واسع إلى حد ما في فلسطين تحت الحكم العثماني، وظهرت المبادرات المبكرة لتطوير قطع الألماس وتلميعه في فجر القرن العشرين (٧).

وقد وضعت الحركة الصهيونية مخططًا لتدريب أيتام مذبحة كيشيناو على قطع الألماس في القدس في المؤتمر الصهيوني الثامن الذي عقد في لاهاي عام ١٩٠٧م، وفي عام ١٩٠٨م اقترحت أكاديمية بتسلئيل للفنون في القدس الجمع بين العمل الفني اليمني التقليدي، وصناعة المجوهرات، وقطع الألماس، لكن الفكرة فشلت لأن السلطات العثمانية اعترضت على التنازل عن الجمارك على استيراد الألماس، وفي عام ١٩١٠م نظم أصحاب المشاريع

اليهود في "أنتويرب"- كبرى مدن بلجيكا- شراء الآلات وإرسالها إلى القدس تمهيدًا لتأسيس مركز لصقل الألماس وتقطعيه في الأراضي الفلسطينية؛ حيث قامت المجموعة التي نظمها الحاخام البولندي شلومو وينشتاين (١٨٩٨- ١٩٧٦م) بمساعدة كبيرة من المؤسسات الصهيونية التي تم إنشاؤها في القدس، بتأسيس شركة ماس بلجيكية بفلسطين[٨]

وخلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨م) قام حاييم فريدمان، وهو من كبار صناع الألماس في أنتويرب، وجين فيشر (١٨٧١- ١٩٢٩م)، وهو زعيم بارز للصهيونية البلجيكية، ومجموعة من رواد الأعمال اليهود البلجيكيين في مجال الألماس الذين تضررت أعمالهم بسبب الحرب بالتفاوض مع الولاة العثمانيين في فلسطين بشأن إنشاء صناعة تلميع الألماس؛ وذلك بتأسيس وتنفيذ كمية محدودة من قطع الألماس في فلسطين تحت الحكم العثماني، حيث كان العمل بدائيًّا، والإنتاج صغيرًا، بعد وقت قصير من الاحتلال الألماني للبلدان المنخفضة.[٩]

وكانت تنمية الصناعة الإسرائيلية هي نتيجة لقرار سياسي- اقتصادي أكثر من كونه تطورًا ثقافيًّا مُتوقعًا لأحداث طارئة، فعلى أساس التطوّر التاريخي للوجود اليهودي في حرفة قطع الألماس بدت فلسطين موقعًا منطقيًّا لهذه الصناعة من وجهة النظر الصهيونية، حيث كان- ولا يزال- الاستثمار المطلوب وعدد الموظفين صغيرًا، ومن ثم أصبحت الصناعة نتاج مجهود صهيوني حكومي موزّع لإنشاء مصدر جديد للتوظيف بإمكانيات جيدة للدخل والتوسّع جعلت الكم الكبير من الدولارات مهمًّا لشراء الأحجار غير المُقطّعة، وتنمية الحصة الصغيرة من دى بيرز صعبة التحقيق؛ فلم تكن بداية الصناعة اليهودية مُبشّرة آنذاك؛ فقد تم قطع كمية صغيرة من الألماس في فلسطين، حيث كان العمل بدائيًّا، والإنتاج ضعيفًا بعد الاحتلال الألماني للدول المنخفضة بفترة قصيرة، وتم إحياء الصناعة مرة أخرى عن طريق عوفيد بن عامي[١٠] المؤسس، وأول عمدة في نتانيا[١١]، وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة

الصهيونية العالمية؛ فقد أسس بن عامي صناعة صقل الألماس وقطعه– وحده تقريبًا– كونه وسيلة لزيادة فرص التوظيف في مدينته، مع وجود عدد من عمال الألماس البلجيكيين في فلسطين، وبدأ العمل بتدريبهم، وبقرض خاص ضخم ساعدت الحركة الصهيونية العالمية في الحصول عليه(١٢) سيلي تفاصيله في الصفحات التالية:

كانت هناك مجموعة من الأسباب وراء اتجاه الحركة الصهيونية والمسئولين اليهود إلى ضرورة الاهتمام بصناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية في مطلع عام **١٩٣٩**م؛ كان أهمها الأوضاع الدولية آنذاك المرتبطة باندلاع الحرب العالمية الثانية، واحتلال هتلر للأراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا)، وكانت أنتيويرب بـ بلجيكا أحد أهم مراكز صناعة الألماس وصقله لفترة طويلة من الزمن، وكان كثير من المُقطّعين فيها من اليهود، وهجرة أغلب هولاء اليهود تجاه فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني آنذاك هو نقطة ارتكاز لتلك الصناعة.(١٣)

ومع تدفق اللاجئين من أوروبا، ووفرة العمالة الرخيصة في فلسطين، لم تَعد مهمة قطع الألماس وصقله لحرفي ماهر واحد، بل جرى تقسيم العمل فيها على ستة رجال، وقد سهّل تقسيم العمالة– المُسمى "سلسلة الستة(٦)" في تدريب وتوظيف العاملين في قطاع الألماس، واختصار الوقت المُستغرق في تقطيع وصقل الأحجار، وعلى الرغم من أن العملية أنتجت صنعة متدنية قليلاً، فإن الفرق لم يكن ملحوظًا– خصوصًا مع الأحجار متوسطة المستوى– للعين المجردة، وبنهاية الحرب العالمية الثانية عام **١٩٤٥**م أصبحت فلسطين مركز التصنيع العالمي الأضخم فجأة من حيث الكمية، وليس من حيث الكيف أو الجودة؛ فقد تم تدريب ما لا يقل عن **٥٠٠٠** لاجيء كمقطّعين خلال سنوات الحرب حتى أن دي بيرز شحنت الألماس بأكثر من **١٠٠** مليون دولار إلى فلسطين.(١٤)

حينئذٍ بدأت صناعة الألماس اليهودية بشكل منظم ومرتب من قبل المسئولين كصناعة لها دورها في الاقتصاد اليهودي في عام **١٩٣٩**م، وأصبح من يعملون بها بمرور الوقت ذوي شأن بعد أن جاءوا إلى فلسطين في حالة سيئة؛ فحين وصل لاجئان بملابس ممزقة إلى ميناء حيفا في فلسطين، وبحث ضابط الجمارك المسئول في أمتعتهما الشخصية البسيطة، فاكتشف مغلفًا احتوى على ما يشبه المئات من الأجزاء الصغيرة من الزجاج، واحتار الضابط في أمرهما للحظة، ثم سأل اللاجئين عن تلك الأجزاء، فشرحا بتوتر أنهما كانا مُقطّعين للألماس في أنتيويرب، وأن محتوى المغلف– في الحقيقة– هو قطع ألماس خام أملاً في جمعها وصقلها في فلسطين، وللقيام بهذا أخبرا الضابط أنهما يحتاجان إلى قرض لبناء ورشة بدائية، وتم سؤاله إن كان يعرف من يستطيع مساعدتهما، ولكن ضابط الجمارك لم يرَ ألماسًا غير مُقطّع من قبل، وقد كانت قلة قليلة بالفعل هم من استطاعوا رؤيته في فلسطين في عام **١٩٣٩**م، لذا أخذ الضابط محتوى المُغلف إلى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية أوفيد بن عامي Oved Ben Ami، المبادر الأول بين الرواد اليهود في فلسطين .[١٥]

وقد كان وجود بن عامي في الأراضي الفلسطينية من العوامل إلى أدت إلى نجاح تأسيس صناعة الألماس وتلميعه في فلسطين؛ فقبل عِقد من اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تكن نتانيا إلا طريقًا بين تل أبيب وحيفا، وخشي بن عامي أن يستقر العرب هناك، ويُدَق وتدٌ بين المدينتين اليهوديتين فقرر إنشاء مستوطنة هناك، ووضع كل طاقته في جمع المال، وتجنيد المستوطنين، وبحلول عام **١٩٣٩**م نجح في بناء مدينة صغيرة ولكنها لم تكن تملك صناعة، وحين رأى بن عامي الألماس أصبح مهتمًا بإمكانية إنشاء صناعة للماس في مدينته نتانيا، وطلب مقابلة اللاجئين، واللذين شرحا له أن قطْع الألماس وصقله يحتاج إلى رأس مال صغير، وعمل بن عامي على تطوير صناعة الألماس حتى أصبح رئيس جمعية اتحاد مصنعي الألماس بالأراضي الفلسطينية، وترأس الوفد اليهودي في كثير من الزيارات إلى لندن

للوقوف على الدعم العالمي لهم، حيث ذكر بن عامي في الاجتماع الأول لمجلس مراقبة الألماس، حينما طُلب منه التصديق على زيارة الوفد للندن:" إنهم كانوا محظوظين بمقابلة السيد إرنيست أوبينهايمر Ernest Oppenheimer الذي أوضح وضع الدعم العالمي بالنسبة لنا".(١٦)

وقد كان توافر البيئة المناسبة بالأراضي الفلسطينية دافعًا قويًّا من دوافع تقدم صناعة الألماس، وصقله بها؛ حيث توفر الموقع والمُناخ، والوجود اليهودي، وضوء الشمس، والعمالة الماهرة، وقليل من الأدوات البدائية، وتبقَّى فقط إمداد من الألماس الخام؛ فبعد أن أوضح اللاجئون كيفية شق الألماس الخام أولًا، ثم قطعه وصقله، كان بن عامي منبهرًا، وقدّم للرجلين مبنى في نتانيا لأجل عملهما الذي وصل أثره إلى جيبه، وأقرضهم المال لأجل نفقاتهم الخاصة، ثم قام بالمزيد من البحث عن العُمَّال في مجال الألماس، غير أن المشكلة الوحيدة تجلّت في الحصول على إمداد ثابت من الألماس الخام.(١٧)

ثانيًا– سلطات الانتداب البريطاني ودورها في دعم صناعة صقل الألماس اليهودية في فلسطين

لا يمكن المرور دون الحديث عن الدور البريطاني خلال فترة الانتداب في تقدم صناعة الألماس في الأراضي الفلسطينية ، والذي يعد من أهم أسباب نجاح الصناعة ومقوماتها؛ فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)، وازدياد أهمية فلسطين استراتيجيًّا لبريطانيا؛ فقد اتجهت لدعم الصناعات التي تخدم الاقتصاد الحربي، ومنها صناعة صقل الألماس، وقد تنوعت أشكال الدعم البريطاني لصناعة الألماس في فلسطين ما بين التشجيع الاقتصادي، والدعم المادي، أو التسهيلات، أو توفير المواد الخام، أو معنوي من خلال توفير الحماية والأمان لتلك الصناعة منذ بدايات نقلها إلى فلسطين.(١٨)

وباندلاع الحرب العالمية الثانية، ومعاناة صناعة الألماس اليهودية في الأراضي المنخفضة، واحتلال النازيين لأوروبا الغربية (وبخاصة بلجيكا وهولندا، المركزان التقليديان لصناعة الألماس)، وتعطيل هذه الصناعة في أوروبا، دعمت بريطانيا المنظمات الصهيونية في نقل صناعة الألماس إلى فلسطين، وتوفير تسهيلات للمهاجرين اليهود الأوروبيين ذوي الخبرة في هذا المجال، كما قدمت سلطات الانتداب تسهيلات ضريبية لتشجيع الاستثمارات في صناعة الألماس؛ حتى أن بعض ورش صقل الألماس تمتعت بإعفاءات ضريبية، أو معدلات ضرائب منخفضة لتحفيز الإنتاج، ودعمت السلطات البريطانية استيراد مستلزمات الإنتاج ولوازم الصناعة، مثل الأدوات والمواد الخام (الألماس الخام)؛ لتشجيع الإنتاج المحلي؛ فقد أوضح السيد شين– أحد مصنعي الألماس– في مُذكّرته المقدمة في الاجتماع الثاني للجنة مراقبة الألماس في ٧ نوفمبر ١٩٤٥م: أن مكتب الانتداب البريطاني أبلغ السلطات اليهودية بأن أعضاءه لم يعودوا يهتمون بمراقبة الألماس التي لا تزال مُطبّقة، وأن هناك مزيدًا من الحرية في استيراد الألماس، وأصبح تنظيم نقابة شراء الألماس الخام أمرًا داخليًّا يخص الصناعة، كما أشار السيد شين إلى أن المهم حقًّا لمكتب الانتداب ألّا تصل قطعة من الألماس الخام إلى أيدي العدو، وأن كل قطعة ألماس صناعية يجب شمولها في هذه الصناعة القائمة بالأراضي الفلسطينية.(١٩)

وبناءً عليه منح مكتب الانتداب البريطاني المصانع الصغيرة الحرية إلى أقصى حد لاستيراد الألماس الخام، وتم اقتراح ربط استيراده برخصة الاستيراد التي تُمنح لجمعية مصنعي الألماس في فلسطين أو أية منظّمة أخرى تشكّلت طواعية بغرض شراء الألماس، ولمن له الحق في شرائه، وكل مصنع مُرخّص ويمتلك رخصة المُصنّعين، وكذلك الأفراد كونهم مستوردي الألماس الخام إن استطاعوا إثبات أنهم شاركوا في صناعة الألماس الخام أو

تجارته قبل الحرب، والذين يُسمح لهم ببيع الألماس الخام للمُصنّعين المُرخّصين فقط، أو للجمعية مصنعة الألماس.(٢٠)

وقد قدمت بريطانيا الدعم اللوجستي والتنظيمي لتلك الصناعة من خلال وضع برامج تدريب العُمَّال المهاجرين اليهود بشكل أسهم في تسريع تطوير المهارات اللازمة لصقل الألماس، وتوفير المواد الخام؛ حيث أسهمت بريطانيا في تأمين وصول الألماس الخام إلى فلسطين من خلال علاقاتها مع مستعمراتها في أفريقيا، وبخاصة جنوب أفريقيا، التي كانت من أكبر منتجي الألماس في العالم، ومن الأمثلة العملية على الدعم البريطاني لصناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية، الشراكة البريطانية مع شركات الألماس العالمية، ومنها شركة دي بيرز De Beers التي تعاونت معها بريطانيا لتزويد فلسطين بالألماس الخام، كما أنشأت بريطانيا هيئات تنظيمية لمراقبة صناعة الألماس، والإشراف على صادراته لضمان استفادة الحلفاء من هذه الصناعة الحيوية .(٢١)

كذلك وفرت بريطانيا الأمان السياسي والاجتماعي للنشاط اليهودي في صقل الألماس حمايةً للاستثمارات اليهودية؛ حيث دعمت بريطانيا المهاجرين اليهود الذين كانوا يسيطرون على صناعة الألماس في فلسطين، وأسهمت في خلق بيئة سياسية آمنة نسبيًّا لتوسع هذه الصناعة، وكذلك وفَّرت سلطات الانتداب بنية قانونية داعمة لحماية العقود التجارية المتعلقة بصناعة الألماس، وضمان استمراريتها، كما وفرت بريطانيا قنوات لتصدير الألماس المصقول إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية.(٢٢)

وجاء دعم بريطانيا لإنتاج الألماس بالأراضي الفلسطينية بهدف سد الفجوة الناجمة عن تعطل الصناعة في أوروبا؛ في وقت احتاجت فيه بريطانيا وحلفاؤها إلى الألماس في الصناعات العسكرية مثل تصنيع المعدات الدقيقة، والمكونات الإلكترونية، كما أرادت تعزيز اقتصاد فلسطين لجعلها مستعمرة ذات اكتفاء اقتصادي، ثم جاء دعم المشروع الصهيوني من

أهم أسباب بريطانيا لرعاية صناعة صقل الألماس وحمايته بالأراضي الفلسطينية؛ فبموجب وعد بلفور (١٩١٧م) دعمت بريطانيا تطوير البنية الاقتصادية لليهود في فلسطين، وكانت صناعة الألماس جزءًا من هذا الدعم، كذلك اعتمدت بريطانيا على فلسطين كونها مركزًا استراتيجيًّا لتوفير الموارد التي تُسهم في جهود الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ومنها توظيف الألماس في الحرب، وهو الأمر الذي ذُكر بشكل مباشر في الاجتماع الثاني للجنة مراقبة الألماس في ٧ نوفمبر ١٩٤٥م.(٢٣)

ثالثًا– الحركة الصهيونية ونقل مركز صناعة صقل الألماس من أنتيويرب إلى فلسطين.

فيما يبدو فإن عملية نقل مركز قطع الألماس من أنتيويرب إلى فلسطين كانت مرتبة ومخططًا لها جيدًا من قِبل الوكالة اليهودية، والحكومة البريطانية، وكذلك شركة دي بيرز، وكان أوفيد بن عامي مجرد منفذ، وخدمت الترتيبات أهدافه وصهيونيته؛ فقد استشار بن عامي مصرفيًّا خبيرًا في فلسطين من أجل حل مشكلة الحصول على الألماس الخام للبدء في صناعة صقل الألماس وتلميعه في فلسطين، واكتشف أن شركة دي بيرز قد سيطرت فعليًّا على الإمداد العالمي من الألماس بالكامل، وذلك منذ أن عمل الاتحاد باتفاقية مع الحكومة البلجيكية– التي أقرّت أن معظم الألماس يرسل إلى أنتيويرب ليُقطّع بأيدي عمالة بلجيكية، ولقد نصحه ذلك المصرفي بأنه كان هناك شك في أن الاتحاد سيسمح لفلسطين بالمنافسة مع بلجيكا، وعلى الرغم من تثبيط عزيمته فإن بن عامي رفض الاستسلام؛ حيث أصر على أن يكون معظم العمل العالمي في مجال الألماس– بما فيه اتحاد دي بيرز– "في أيدٍ يهودية" كما وصفه، واقتنع بأن معظم هؤلاء اليهود سيتفهّمون فكرة إقامة صناعة للماس في فلسطين . (٢٤)

كذلك أدرك أن الجيوش النازية كانت على وشك اجتياح بلجيكا وهولندا، وأن كثيرًا من المُقطّعين اليهود سيلجأون إلى فلسطين؛ لذلك أرسل سلسلة من الخطابات إلى عُمَد أنتيويرب وأمستردام، وعدد من مسئولي النقابة في هاتين المدينتين، وفيها مُقترح بإرسال قُطَّاع

الألماس خاصتهم إلى نتانيا خلال فترة الحرب، ولم يتلق أي رد حتى منتصف الأربعينيات[٢٥]، ورغم هذا أبدى بن عامي تحمّله نفقات نقل (٦٠) قاطع ألماس بلجيكي إلى فلسطين، واستطاع ترتيب تأشيرات الدخول الضرورية، ولكن السلطات البريطانية كانت قد وضعت قوانين صارمة على عدد اليهود المسموح للعاملين منهم في قطع الألماس بالدخول إلى فلسطين، وكانت المهمة الأولى لـ بن عامي هي إقناع البريطانيين بإلغاء هذه الحصص من أجل هؤلاء المهاجرين، وقد طلب بن عامي مساعدة بن جوريونBen-Gurion رئيس الوكالة اليهودية آنذاك. [٢٦]

غير أن أولوية بن جوريون والحركة الصهيونية كانت هي إنقاذ اليهود من الأمم التي اجتاحها الألمان، وليس من الدول المحايدة مثل بلجيكا، ومن ثَمَّ ذهب بن عامي إلى المفوض السامي البريطاني في فلسطين، وعرض عليه الوضع موضحًا أن معظم الألماس في العالم قد جاء من الإمبراطورية البريطانية، وأن الهدف القومي لبريطانيا العظمى هو التأكد من أنه لم يتم أسر قُطَّاع الألماس المهرة في أوروبا من قِبَل الألمان، وأن هناك احتمالية واضحة بأن يقوم الألمان بغزو بلجيكا وهولندا في الشهور التالية، واقترح بن جوريون أن يسهل البريطانيون النقل الفوري لـ ٦٠ مُقطّعًا إلى فلسطين، وانتهى الأمر بإصدار المفوض ٦٠ تأشيرة للمُقطّعين البلجيكيين، وكانت المشكلة التالية بالنسبة لبن عامي هي إقناع دي بيرز بإرسال إمداد من الألماس إلى فلسطين .[٢٧]

ثم استشار بن عامي– وهو في لندن– هاري أبرامزHarry Abrams مدير إدارة مؤسسة دي بيرز لتجارة الألماس آنذاك، ووصف بن عامي الحالة بأن دي بيرز كان على وشك خسارة مراكز القطع خاصته في أنتيويرب وأمستردام، وأنه يجب أن ينظر إلى فلسطين كبديلٍ، ورد أبرامز ببرود قائلاً:" لا تقلق علينا يا سيد بن عامي، فنحن نملك من مخزون الألماس ما يكفي لتستمر الصناعة في فترة الحرب...وما بعدها". علاوة على ذلك فسّر أبرامز

أن دي بيرز لديه اتفاق مُلزِم مع الحكومة البلجيكية التي منعته من إرسال الألماس ليُقطّع في مكان آخر .(٢٨)

ومن ثم كان توريد الألماس إلى فلسطين "أمرًا غير قابل للنقاش"، ولكن بن عامي لم يُهزَم بسهولة؛ بل سعى إلى طلب مساعدة أوتو أوبينهايمر– وهو أخ للسيد إرنست أوبينهايمر– وناشده كونه يهوديًّا مساعدة فلسطين، وليس فقط صناعة الألماس، وعلى الرغم من أن أوبينهايمر اعتقد أن بن عامي متغطرس، إلا أنه استسلم في النهاية على مضض، وأخبر بن عامي قائلاً:" سأكون سفيرك لذا حاول إقناع دي بيرز". وفي الواقع كان أوبينهايمر قلقًا حيال فكرة أن بن عامي يثير اهتمام المكتب الاستعماري تجاه إمكانية توزيع تجارة الألماس، وإن قاوم (المكتب) ستفحص الحكومة البريطانية تدفق الألماس حول العالم بشكل أدق. وللتخلص من هذه المقاومة قرر أوبينهايمر وأبرامز إمداد بن عامي بكم بسيط من الألماس الذي يمكن قطعه في فلسطين، وسافر بن عامي إلى أنتيويرب لتوظيف ٦٠ مُقطّعًا للماس، ثم نقلهم إلى الأراضي الفلسطنية، وعلى الرغم من أن الحرب مع ألمانيا بدت وشيكة، إلا أن بن عامي اكتشف أنه من المستحيل إقناع المُقطّعين اليهود بالذهاب إلى فلسطين .(٢٩)

لقد اعتقدوا أن الألمان– بقيادة روميل– كانوا على وشك إسقاط فلسطين، ولم تكن لديهم أية نية لترك بلجيكا المحايدة، لقد كانوا يعيشون في "جنة الحمقى"، وختم بأنه عزم على توظيف نصف المُقطّعين. عاد بن عامي إلى نتانيا مُعتبرًا أن مهمته فاشلة، فلم يحصل على المُقطّعين المهرة، ولا على كمية الألماس التي أمل في اقتنائها. ومع هذا، وخلال أسبوع من عودته اتخذت الجيوش النازية طريقها في الحرب الخاطفة إلى البلدان المنخفضة؛ فأرسل البريطانيون مدمّرة إلى أنتيويرب في محاولة للحصول على مخزون الألماس الخاص بالمُقطّعين قبل أن يسقط في أيدي الألمان، وهرب قليل من المُقطّعين اليهود من خلال المداهمة البريطانية، حينئذٍ ضاعت مراكز القطع في أنتيويرب وأمستردام لتسقط في أيدي الحلفاء–

ودي بيرز–، وتدخلت بريطانيا لتيسر أمر تأسيس صناعة ماس بأيدٍ يهودية في الأراضي الفلسطينية، وأصبحت فلسطين بديلاً لهما.(٣٠)

ربعًا– حجم صناعة صقل الألماس وتلميعه في الأراضي الفلسطينية (١٩٣٩– ١٩٤٥) م

ضمت عملية صقل الألماس وتلميعه عددًا كبيرًا من العمليات حتى يصل الحجر الكريم إلى السوق؛ حيث المواد الخام (الألماس الخام غير المصقول والمواد والمعدات والطاقة المستخدمة في صقله)، وعددٌ من المؤسسات أو المصانع التي تطورت بسرعة كبيرة بالأراضي الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك عمالة متنوعة من ذكور وإناث فوق سن الـ ١٨ وتحت الـ ١٨ عامًا، وأيضًا أدوار ووظائف مختلفة ومتعددة، ووقود، وخلافه، ولمعرفة حجم المكسب، أو العائد من تلك الصناعة، وتأثيره في الاقتصاد القومي تم حساب أو تصفية تكلفة تلك العناصر من قيمة الإنتاج الإجمالي لعملية صقل الألماس وتلميعه بالأراضي الفلسطينية. وقد رصدت وثائق الأرشيف الإسرائيلي تلك العملية وتطورها إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م) على فترتين؛ الفترة الأولى (١٩٣٩– ١٩٤٢م)، والفترة الثانية (١٩٤٣– ١٩٤٥م)، وتشير إحصائيات عام ١٩٤٢ مقارنة بعام ١٩٣٩م إلى تقدم ملحوظ في صناعة الألماس في الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢م(٣١)، غير أن عام ١٩٤٢م شكَّل نقلة نوعية في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية، الذي كان بمثابة القفزة بالصناعة، ومن ثَمَّ تمت الاستعانة بتقارير الرقابة على الصناعات الخفيفة التي أتاحت معلومات قيِّمة خاصة حول إنتاج الألماس المنهي، ومخازن الألماس المنهي وغير المصقول، وواردات الألماس غير المصقول بالأنواع، وصادرات الألماس المصقول بالدول للفترة من ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥م(٣٢). وتعرض الفقرات التالية تحليلاً مفصلاً للأرقام المتاحة.

ورغم قصر الفترة الزمنية، فإن صناعة صقل الألماس في الأراضي الفلسطينية شهدت تطورًا كبيرًا وسريعًا خلال السنوات ١٩٣٩– ١٩٤٥م، وهو ما يُعدُّ دليلاً على قدرة اليهود

والحركة الصهيونية بمنظماتها على تحقيق التكامل بين الموارد الطبيعية والآلات المستحدثة، والتصدي للتحديات التي واجهت صناعة صقل الألماس في بداية نشأتها بفلسطين، وكذلك يعكس قدرة الحركة الصهيونية على اختراق سوق الألماس الدولي، ومحاولات تلبية احتياجاته خصوصًا مع بلوغ أحداث الحرب العالمية الثانية ذروتها خلال الفترة (١٩٤٣- ١٩٤٥م)، وافتعال شركة دي بيرز أزمة حقيقية في سوق الألماس جعلت أغلب العالم يلجأ إلى الألماس الاصطناعي، والألماس البودرة، أو المسحوق بعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل على الألماس المصقول في الأراضي الفلسطينية [٣٣]، وقد اتضح هذا التطور في العناصر الأساسية اللازمة لاستمرار تلك الصناعة كالمؤسسات، والعمالة، وكميات الألماس الخام، والمصقول، وحجم الإنتاج ...إلخ.

١- المؤسسات والعمالة في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية (١٩٣٩- ١٩٤٥)م

فيما يتعلق بالمؤسسات اليهودية التي عملت في صناعة صقل الألماس وتلميعه بالأراضي الفلسطينية في نهاية عام ١٩٣٩، فقد بلغ عددها أربع مؤسسات؛ اثنتين منها ملكية خاصة، واثنتين شركات مساهمة، وأُسست اثنتان منها في سبتمبر/ أكتوبر ١٩٣٩م. وبمرور الوقت، وتعدد الدوافع وُجد بنهاية الدراسة حوالي ٣٣ مؤسسة تعمل في صناعة الألماس وصقله بالأراضي الفلسطينية خلال عام ١٩٤٢م (٢٩ شركة خاصة مسجلة، واثنتين مساهمة، وشركتين فرديتين) أُسس معظمها في عامي ١٩٤١ و١٩٤٢، وكانت سنوات التأسيس كالتالي:[٣٤]

أربع مؤسسات حتى عام ١٩٣٩م، ثم مؤسستان في عام ١٩٤٠م، و١٦ مؤسسة في عام ١٩٤١م، و(١١) مؤسسة في عام ١٩٤٢م، وقد شملت المؤسسات الثلاث والثلاثون مؤسستين دُمجتا في مؤسسة واحدة في أواخر عام ١٩٤٢م، كما ظهرت مؤسسة وأُدرجت كمؤسسة منفصلة. من ناحية أخرى، أُكملت مؤسسة واحدة تدير وحدتين متميزتين لكن

تحت نظام تجاري واحد، وبرنامج واحد لكليهما، واعتبرت مؤسسة واحدة. وهكذا كان هناك في نهاية سنة الإحصاء (٣١) مؤسسة تدير (٣٢) وحدة منفصلة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح توزيع المؤسسات بالحجم والناتج الإجمالي وصافي الدخل خلال عام ١٩٤٢م[٣٥]

حجم الشركات طبقًا لمتوسط عدد الأشخاص الموظفين	عدد المؤسسات		الناتج الإجمالي شاملاً المبالغ المستقبلة على العمل المنجز		تكلفة المواد شاملة الوقود والمبالغ المدفوعة للعمل المنجز		صافي الدخل %	
	العدد	%	ج.ف.	%	ج.ف.	%	ج.ف.	%
حتى ٥٠	6	18,2	51,101	4,1	24,726	4,2	26,375	3,9
51- 100	17	51,5	465,907	37,0	210,344	36,2	255,563	37,8
١٠١ فأكثر	10	30,3	741,077	58,9	356,588	59,6	394,489	58,3
الإجمالي	33	100,0	1,258,085	100,0	581,658	100,0	676,427	100,0
متوسط بالمؤسسة	–	–	38,124	–	17,626	–	20,498	–

يُلاحظ من الجدول السابق أنه بنهاية عام ١٩٤٢م وصل عدد المؤسسات إلى (٣٣) مؤسسة؛ منها (٢٩) شركة مسجلة خاصة، وشركتان مساهمة، وشركتان ملكية فردية؛ أي أنه خلال ثلاثة أعوام فقط تم إنشاء (٣٣) مؤسسة تعمل في صناعة الألماس، وصقله، أو تلمعيه بالأراضي الفلسطينية، وتسويقه إلى العالم الخارجي، وهو الأمر الذي ترتب عليه نشأة بورصة للماس في الأراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨م أصبحت مقرًّا لكثير من الشركات الدولية، ومركزًا لتداول الألماس الخام والمصقول، وربما يعود ذلك إلى الدعم الاقتصادي، والبنية التحتية، واستثمار الخبرات الفنية والمهارات التي جاء بها المهاجرون معتمدة على الدعم المالي

من المؤسسات الصهيونية الدولية، كما يتضح من كلفة المواد شاملة الوقود والمبالغ المدفوعة للعمل المنجز خلال تلك الفترة القصيرة أنها بلغت (٦٥٨ , ٥٨١) جنيهًا فلسطينيًّا.

وربما يعود ذلك إلى تأثير الحرب العالمية الثانية؛ حيث تعطلت صناعة الألماس مع اندلاع تلك الحرب مما فتح المجال أمام الصناعة اليهودية للتوسع والتقدم مع توافر العمالة الماهرة من المهاجرين الهولنديين والبلجيك الذين نزحوا بسبب الحرب، وكذلك ساعد موقع فلسطين الاستراتيجي، وسهولة الوصول إلى الأسواق الأوروبية، والعربية على مضاعفة عدد المؤسسات بشكل كبير مما أدى إلى زيادة الناتج الإجمالي الذي بلغ (٠٨٥ , ٢٥٨ , ١) جنيهًا فلسطينيًّا في أواخر عام ١٩٤٢م، وبلغ صافي الدخل (٤٢٧ , ٦٧٦) جنيهًا فلسطينيًّا، وذلك بعد خصم التكلفة، ورواتب العُمَّال، وأثمان الألماس الخام المستورد للصقل.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والعمالة في صناعة صقل الألماس وتلميعه بعد عام ١٩٤٢م، فقد كان هناك ٣٢ مؤسسة، كلها صُفيت أو أُدرجت في الإحصاء في عام ١٩٤٣م عدا واحدة، وكان توزيعها كالتالي: واحدة بالقدس، و(١٦) بتل أبيب شاملة رمات غان وما يحيط بها)، و(١٤) مؤسسة بـ نتانيا؛ منها واحدة لم تكن مدرجة بالإحصائيات حتى نهاية عام ١٩٤٢م، وصُفيت في عام ١٩٤٥م، ليصل الإجمالي إلى (٣٢) مؤسسة خلال عام ١٩٤٢م، وفي نهاية عام ١٩٤٣م تواجد (٣١) مؤسسة، حيث اندمجت مؤسستان في واحدة، وهي كالتالي: (٢) بالقدس؛ حيث نُقل مصنع واحد من نتانيا إلى القدس، و(١٦) مؤسسة في تل أبيب، و(١٣) مؤسسة في نتانيا، ليصبح الإجمالي (٣١) مؤسسة خلال إحصاء عام ١٩٤٤م، وكذلك بدأ مصنع جديد لصقل الألماس وتلميعه في الإنتاج في تل أبيب كوحدة منفصلة، كان في السابق إدارة مشتركة مع مصنع آخر، ومع نهاية عام ١٩٤٤م أصبح في تل أبيب حوالي (١٧) مؤسسة، وفي نتانيا (١٣) مؤسسة، وبدأ مصنع آخر الإنتاج في تل أبيب في فبراير من عام ١٩٤٥م، ومع نهاية يونيه ١٩٤٥م كان هناك ٣٣ مصنعًا[٣٦] تعمل في تصنيع الألماس

المصقول[٣٧]؛ حيث تمّ تجميعها فيما يسمى "اتحاد صناعات الألماس الإسرائيلية ISDMA الذي ازدهرت أعماله بشكل كبير بعد احتلال ألمانيا النازية لكثير من المدن الأوروبية التي كانت تُعد مراكز لتصنيع الألماس، وهجرة العاملين في هذا المجال إلى فلسطين.

أما عن العمالة بتلك المصانع أو المؤسسات في ديسمبر **١٩٣٩**م؛ فقد عمل بها (**١٨١**) عاملاً؛ (**١٦١**) ذكرًا، و(**٢٠**) أنثى، و(**١١**) هيئة مكتبية وكتابية، و(**٥**) ملاك، ووصل متوسط عدد الأشخاص لكل مؤسسة (**٥٩**) شخصًا (بمن فيهم الملاك والهيئة المكتبية)، ولكن مع تطور الصناعة عمل عدد كبير من اليهود وغير اليهود بها، وبلغ صافي الناتج لكل فرد مشترك يصل إلى (**١٥٥**) ج.ف في السنة، وهو أقل بشكل طفيف عن الناتج الصافي لكل فرد (**٢٠٨**) ج.ف في التجارة اليهودية كلها في تلك السنة، وقد وصلت الأجور الكلية المدفوعة إلى (**٤,٧٥٥**) ج.ف، أو متوسط (**١١٠,٥**) ج.ف. سنويًّا لكل رابح دخل، ووصل إجمالي الرواتب المدفوعة في السنة إلى (**١,١٢٠**) ج.ف، أو متوسط (**١٠١**) ج.ف لكل موظف ذي راتب [٣٨]كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (**٢**): يوضح توزيع عدد الأشخاص المشتركين في صناعة الألماس طبقًا لجنسهم (**١٩٣٩– ١٩٤٥**م).[٣٩]

الأشخاص المشتركون	1939			١٩٤٢م		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
النسبة الكلية للملاك العاملين	89,3	10,7	100	87,2	12,8	100
الموظفون ذوو الرواتب (الإداريون، الهيئة المكتبية والفنية)	5	–	5	6	–	6
عمال الأجر	10	1	11	375	63	420

الإجمالي				2,515	362	2,877
عمال الصناعة (الخبازون والسائقون.. إلخ)	161	20	181	2,502	362	2,864
عمال من الخارج	–	–	–	13	–	13
	–	–	–	19	–	19

العام	متوسط عدد الأشخاص المشتركين				الرواتب والأجور المدفوعة بالجنيه الفلسطيني		
	إجمالي الملاك	الموظفون ذوو الرواتب	رابحو الأجور	العدد	إجمالي الرواتب والأجور	الرواتب	الأجور
1943/ 1944	3,570	16	418	3,136	1,007,992	185,557	822,435
1944/ 1945	3,330	16	457	2,857	1,299,940	349,030	1,060,910

وفيما يبدو فإن أغلب الموظفين في هذه التجارة (٢ , ٨٧٪) كانوا ذكورًا، أما معظم الإناث (٦ , ٨٢٪) فكنَّ رابحات أجور، كما أن أغلب الموظفين (٩ , ٨٩٪) كانوا يزيدون عن (١٨) عامًا، ١ , ١٠٪ فقط كانوا شبابًا، وتبلغ أعمارهم أقل من ١٨ عامًا، بالإضافة إلى رابحي الأجور، حيث كان يعمل في المصنع حوالي (١٩) عاملاً من الخارج كانوا يصقلون الألماس غير المصقول الذي يحضره أصحاب المصانع إلى منازلهم، ووصل متوسط عدد الأشخاص المشتركين (٢ , ٧٧٤) إلى (٢ , ٣٤٨) بأخذ المتوسط الشهري لعامل الأجر، وإضافة إلى هذا الرقم، فهناك الموظفون ذوو الرواتب المسجلون في الجدول وعددهم (٤٢٠)، والملاك وعددهم (٦).

أما عن الرواتب والأجور المدفوعة للعمالة في صناعة صقل الألماس خلال السنوات ١٩٣٩- ١٩٤٢م، فقد وصلت إلى (٧٢٥ , ٥٣١) ج.ف، أو (٦ , ٧٨) ٪ من إجمالي صافي الناتج مقارنة بـ (٢ , ٦٤) ٪ في عام ١٩٣٩م، وتصل الأجور الإجمالية للهيئة الفنية والإدارية إلى (٦٣٩ , ١٤١) ج.ف، (٦ , ٢٦) ٪ من إجمالي الرواتب والأجور، أو متوسط ٣٣٧ ج.ف لكل فرد، بينما بلغت الأجور السنوية المدفوعة لعمال الأجر (٠٨٦ , ٣٩٠) ج.ف، (٤ , ٧٣)٪ من إجمالي الأجر السنوي، أو متوسط (١٦٦) ج.ف. لكل موظف مقارنة بـ (١١٠) ج.ف في عام ١٩٣٩، و بـ (١٧٠) ج.ف. في صناعة النسيج في عام ١٩٤٢م، ويرجع السبب في انخفاض الأجر السنوي نسبيًّا لكل عامل بالأجر وجود أعداد ضخمة من الموظفين الجدد في التجارة، وربما يفسر هذا أيضًا سبب الرقم المنخفض نسبيًّا لصافي الناتج لكل فرد في صناعات أخرى[٤٠]؛ فقد بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل في صناعة صقل الألماس (٢٤٣) ج.ف.[٤١]

وترجع الرواتب المتوسطة العالية نسبيًّا في الصناعة إلى الموظفين التقنيين ذوي الرواتب المرتفعة الذين يعملون مشرفين على العُمَّال المعينين حديثًا، وتوجيههم، وعلى الأرجح أيضًا بسبب أن كثيرًا من الملاك أظهروا مبالغهم (رواتبهم) مع أجور هيئتهم الإدارية (معظم المصانع تمتلكها شركات خاصة مسجلة) وملاك ظاهرين مديرين فقط، حيث كانت ملكية مصنع الألماس في عام ١٩٣٩م ملكية خاصة، ومن ثم لم تكن رواتب الملاك مدرجة في الأجور والرواتب.[٤٢]

وفيما يتعلق بحجم العمالة والأجور والمرتبات في مؤسسات صناعة صقل الألماس خلال السنوات ١٩٤٣- ١٩٤٥م؛ فإن الإحصاءات الشهرية للعمالة، وقوائم الدفع التي أجرتها وزارة الصناعة بعد حصولها على الإحصاءات من جميع أصحاب مصانع الألماس، أتاحت معلومات قيِّمة حول عدد الأشخاص العاملين، والأجور، والرواتب المدفوعة لهم،

وتم عمل تقديرات ثانوية معينة للمؤسسات من أجل الوصول إلى الأرقام المتعلقة بالصناعة كلها. وهي كما يُلاحظ من الجدول السابق أنه بالرغم من تناقص متوسط عدد الأشخاص المشتركين، لاسيما متوسط ذوي الدخل، بمعدل (٢٤٠) شخصًا، فإن الرواتب والأجور في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م قد ازدادت بمعدل (٩٤٨ , ٢٩١) ج.ف، أو (٢٩)٪ مقارنة بالرقم ذاته في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، ونتيجةً لذلك ازداد متوسط الأجر السنوي لكل رابح أجر من (٢٦٢) ج.ف في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى (٣٧١) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، وذلك مقارنة بـ (١٦٦) ج.ف في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، وارتفع متوسط الراتب السنوي لكل موظف براتب من (٤٤٤) ج.ف في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى (٥٢٣) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، وذلك مقارنة بـ(٣٣٧) ج.ف في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م.[٤٣]

وتعود هذه التغيرات الهيكلية إلى أن صناعة صقل الألماس تحتاج إلى عمالة ماهرة ومتخصصين، وهو الأمر الذي جعل العُمَّال المؤهلين للعمل في صقل الألماس يطلبون أجورًا أعلى بحكم امتلاكهم مهارات عالية في مجال صقل الألماس، خصوصًا أن الصناعة اعتمدت على آلات ومعدات حديثة تحتاج إلى مهارات متخصصة، وهو ما يصب في نهاية الأمر في صالح تلك الصنعة، بل ويعني أن تلك الصناعة تتطور وتتقدم مع زيادة في الإنتاجية.

كما مثلت الرواتب والأجور في العامين (٩٩٢ , ٠٠٧ , ١) ج.ف، و(٩٤٠ , ٢٩٩ , ١) ج.ف، (٢ , ٦٧٪)، و(٤ , ٥٤٪) على التوالي لصافي الناتج الإجمالي، مقارنة بـ (٦ , ٧٨٪) من صافي الناتج في ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، وتصل نسبة الرواتب للهيئة الفنية والإدارية إلى (٥٥٧ , ١٣٥) ج.ف، و(٠٣٠ , ٢٣٩) ج.ف إلى إجمالي الرواتب والأجور التي تظل غير متغيرة عند (٤ , ١٨٪) في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، و١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بـ (٦ , ٢٦٪) في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م.[٤٤]

والجدير بالذكر أيضًا أن الزيادة في صافي الناتج لكل شخص وصل إلى (٤٢٠) ج.ف في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، و(٧١٨ ج.ف) في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بـ (٢٤٤) ج.ف في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، وهذه الزيادة في الناتج الصافي لكل شخص في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٧١، ٪) تعدُّ أعلى بكثير من الزيادة المتناسبة في الناتج الإجمالي (٤٨٪)، وذلك بالرغم من اختلاف أنواع الألماس المصقول الذي ربما كانت له بعض الآثار على الناتج المتزايد لكل شخص، وهذه الزيادة الملحوظة في الناتج الصافي لكل شخص تَعود إلى المهارة العالية التي اكتسبها عُمَّال الألماس؛ حيث أصبحوا أكثر كفاءة في استخدام الآلات الحديثة، وبالتالي حققوا الأرباح العالية، أو ربما لأن مصانع الألماس في الأراضي الفلسطينية أصبحت تعمل على نطاق واسع بحيث تكون قادرة على زيادة الإنتاج بتكلفة أقل نسبيًّا لكل وحدة، أو ربما يعود إلى تحسين طرق الإنتاج في مجال صناعة صقل الألماس وتحديثها، واعتماد أساليب أكثر كفاءة، وهي تكهنات محصلتها النهائية أن مصانع صقل الألماس وتلميعه في الأراضي الفلسطينية أصبحت قادرة على إنتاج المزيد من الألماس المصقول باستخدام موارد بشرية قليلة لاختراق السوق الدولي للماس.(٤٥)

ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أنه على الرغم من حدوث انخفاض وصل تقريبًا إلى (٢٧٩) في متوسط عدد العُمَّال الذين يعملون بأجر يومي من (٣,١٣٦) ج.ف في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى (٢,٨٥٧) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، وكذلك حدوث انخفاض بلغ (٣٥٧, ٩) في عدد عمال اليومية، أي من (٣٠٤, ٧٣٤) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م إلى (٠١٣, ٧٢٥) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م؛ فإن الناتج الإجمالي للماس المصقول ازداد بمعدل (٥٠٪). ويلاحظ أن عدد عمال اليومية لكل رابح أجر ازداد من (٢٣٤) عاملاً في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى (٢٥٤) عاملاً في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م.(٤٦)

وعن سبب هذا الانخفاض في متوسط عدد العُمَّال في صناعة صقل الألماس في الأراضي الفلسطينية بشكل عام سواءً على صعيد العُمَّال الذين تقاضوا رواتب ثابتة، أو على صعيد عمال اليومية الذين تقاضوا أجورًا غير ثابتة، أو رابحو الأجور كما تذكرهم الوثائق؛ فتذكر الوثائق أنه مع تزايد التركيز على توظيف اليهود في هذا القطاع تعزز التمييز بين السكان اليهود والعرب في سوق العمل، ومع انضمام عدد كبير نسبيًّا لنقابات العُمَّال التي يشترك فيها عمال هذه الصناعة، ودخول نسبة كبيرة من العُمَّال غير المشتركين في الأصل إلى الصناعة خلال سنوات الحرب، متزامنًا مع التوسع الذي حدث، كذلك كانت معظم الورش والمصانع مملوكة لرجال أعمال يهود أوروبيين؛ ومن ثم اتسمت العلاقات بين العُمَّال وأصحاب العمل بطابع احتكاري، حيث كان المهاجرون اليهود يشغلون المناصب الرئيسة في الإدارة والعمل الفني، كل هذا قاد إلى ظروف عمل مضطربة، مؤديًا في عام **١٩٤٢** و**١٩٤٣**/ **١٩٤٤**م إلى إضرابات عامة متواصلة للعاملين في صناعة صقل الألماس وتلميعه.(٤٧)

ومن ثم فُقد (**٩٤٧٠٠**) عاملٍ يوميًّا في عام **١٩٤٢**م، و(**٧٥٨٠٠**) في عام **١٩٤٤**م، وفُقد (**١٢٠٠٠٠**) في عام **١٩٤٥**م، غير أنه إبان الشطر الأول من عام **١٩٤٥**م تضاءل عدد عمال اليومية المفقودين بسبب الإضرابات، وقد نجمت هذه الاضرابات عن انهيار المحادثات بين الممثلين الفلسطينيين لاتحاد صُنَّاع الألماس من ناحية، وممثلي النقابات التجارية المتعددة الموضحين أعلاه بخصوص صياغة شروط التجديد للعام القادم في مسألة اتفاق جماعي يحدد ظروف، وأحوال العُمَّال، ومعدلات الأجور للعاملين في هذه الصناعة...إلخ، ومع نهاية عام **١٩٤٤**م تم الدخول في مفاوضات من أجل إبرام اتفاق جماعي لعام **١٩٤٥**م، وللمرة الأولى منذ سنوات عدة اختُتمت هذه المفاوضات بشكل

ودِّي، وانتهت إلى توقيع اتفاق في ١٩٤٥/٢/٢٦م، وقد راعى العمل بهذا الاتفاق الموظفين وأصحاب العمل (صفحة ٢) والعمال في الصناعة بأكملها.(٤٨)

وعن رابحي الأجر أو عمال اليومية الذين تقاضوا أجورهم بشكل متقطع، وليس لهم راتب ثابت في صناعة صقل الألماس؛ فقد انخفضت نسبة الأجور والرواتب لصافي الناتج الإجمالي من ٦٧٪ في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى ٥٥٪ في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م تاركة بذلك نسبة أكبر من الناتج الصافي محفوظة للعناصر الأخرى بما فيها أرباحٌ لتعويض الخسائر المبدئية، وفي الوقت نفسه ازداد متوسط الأرباح بسرعة، وطبقًا لإحصاء الأجور الذي قامت به دائرة الإحصاءات ارتفعت معدلات متوسط الأجور الشهرية لكل ذكر بالغ من (٢٣ ج.ف) في عام ١٩٤٣ إلى (٦٠٠ , ٣٢) ج.ف في عام ١٩٤٤م، وارتفعت معدلات متوسط الأجور الشهرية لكل أنثى بالغة من (٧٥٠ , ١٩)ج.ف في عام ١٩٤٣ إلى (٥١٠ , ٢٨ ج.ف) في عام ١٩٤٤م. وعلى هذا الأساس كانت الأرباح الشهرية لرابحي الأجر كالتالي:

جدول رقم (٣) يوضح حجم الأرباح السنوية لرابحي الأجر ١٩٤٢– ١٩٤٥م(٤٩)

العام	الأرباح السنوية لكل رابح أجر	القيمة	الأرباح السنوية		القيمة	
			ذكر بالغ	أنثى بالغة	الذكور	الإناث
1942/1943	166 x	100	–	–	–	–
1943/1944	262 y	157	264	227	100	100
1944/1945	371 y	223	374	328	142	145

ويشير حرف (z) هنا طبقًا لما هو مذكور بالوثائق أن الرقم يشمل معدلات الأجور الشهرية، وتكلفة المعيشة، ونصيب العُمَّال بالقطعة، مضروبًا في ١١ شهرًا ونصف، تاركًا نصف شهر للأجازات، وحرف (x) طبقًا لإحصاء وزارة الصناعة لعام ١٩٤٣م، و(Y) طبقًا

لإحصاءات التوظيف وكشف الأجور، وبشكل عام تشير القيم في الجداول إلى معدل زيادة أكثر اعتدالًا في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥ مقارنة بمعدل الزيادة في العام المنصرم.

أما بالنسبة للمراكز الماهرة للموظفين في هذه الصناعة، فهي تتكون من رئيس العُمَّال المشترك في اتحاد رؤساء العُمَّال، وأعضاء هذا الاتحاد غالبًا كانوا يمتلكون خبرة تتراوح ما بين (١٠: ٢٥) سنة في قطع وصقل الألماس، وهي الخبرة التي اكتسبوها في صناعة الألماس في فترة ما قبل الحرب في ألمانيا أو هولندا أو بلجيكا، وقد كان من أهم المهمات المكلف بها كل رؤساء العُمَّال هي اكتشاف وجلب العمال والصناع الجدد في هذه الصناعة في فلسطين، والقيام بتنظيمهم وتدريبهم، وقد كان المبدأ الأساسي المتبع هو تدريب كل العُمَّال في عملية واحدة، ولهذه الطريقة ميزة كبيرة في إخراج عامل ماهر في عملية واحدة في وقت قصير، لكن لها مساوئها في أن العُمَّال المدربين بهذا الشكل لا يمتلكون المعرفة الضرورية، والمهارة اللازمة التي تمكنهم من التنفيذ أو الإشراف على العمل في أقسام النشر والقطع والصقل.(٥٠)

كذلك كان يُراعى عند توظيف الموظف الجديد أن يوضح رئيس العُمَّال له المصنع الذي التحق به وتفاصيله، شارحًا له العمليات المختلفة التي تقوم عليها الصناعة (صفحة ٣). وفي بعض المصانع ثمة نماذج خشبية كبيرة تمثل أحجار الألماس في مراحل التصنيع المختلفة يتم شرحها للعامل الجديد، وخلال فترة التدريب يتم إدراج عملٍ تطبيقي في المحاضرات التي يلقيها رئيس العُمَّال عن قطع وصقل الألماس، واستخدام الأدوات، ثم يُوضع العامل الجديد في أحد الأقسام الثلاثة- طبقًا للحاجة والأماكن الشاغرة- تحت الإشراف المباشر لعامل ماهر، وتتحدد فترة التدريب- إلى حد ما- بتكيف الفرد. وفي هذا السياق وجد أن الشاب الذي يتراوح عمره ما بين ١٦ و٢٣ عامًا يسهل تدريبه أكثر من الأكبر عمرًا، وتفضل المصانع الاستعانة بهؤلاء الشباب؛ لأنهم يمتلكون غالبًا رؤية ونظر أفضل عن كبار السن

بالرغم من أن امتلاك نظر طبيعي جيد لهذا العمل أقل أهمية في فلسطين عن البلاد الأوروبية.(٥١)

وقد كان متوسط الفترة التي يستغرقها العامل الشاب ليكون ماهرًا ما بين (٦: ٨) أشهر في النشر والقطع، وما بين (٣: ٦) أشهر في الصقل، وبعد هذه الفترة يستمر إنتاج العامل في الازدياد غالبًا، ويصل إلى درجة قصوى بعد فترات تختلف طبقًا للفرد من سنة إلى سنتين، ومن المعتاد أنه يتم تدريب العُمَّال في فترة التدريب على صقل أحجار أقل قيمة، ومع الوقت يُسمح لهم بالتدريج بالعمل على أحجار ذات قيمة أكبر، وبالرغم من وجود بعض العُمَّال الذين يمكنهم صقل كل سطوح الحجر، فإن عملية الصقل يتم تقسيمها مجددًا، وينخرط بعض العُمَّال فقط في صقل السطوح الجانبية، بينما يقوم آخرون بصقل السطوح العلوية، وكان على اتحاد رؤساء العُمَّال أن يقوم بنشر دورية باللغة العبرية تحوي مقالات تقنية ليقرأها عُمَّال الألماس .(٥٢)

ومما يجدر ذكره عند الحديث عن العمالة، وأجور العُمَّال في قطاع صقل الألماس في الأراضي الفلسطينية، أن أغلب مديري عمليات تصنيع الألماس المحلية لا يمتلكون معرفة تقنية مفصلة لقطع وصقل الألماس، وإنما كانوا يمتلكون مصادر مالية، وربما اطلعوا سابقًا على صناعة الألماس في ألمانيا، وهولندا، وبلجيكا، أو ليست لهم صلة بهذه الصناعة في أوروبا، لكن تم إعدادهم من قبل المنظمة الصهيونية لاستثمار رأس المال السائل في هذه الصناعة في فلسطين. أما عن رأس المال المستثمر في صناعة قطع الألماس وتلميعه خلال الفترة ١٩٣٩– ١٩٤٢م في المباني، والآلات، ومخازن المواد، والألماس المصقول، وشبه المصقول، وهو المعلن عنه في الوثائق، فإنه يجب أن نضع في الاعتبار أن هناك رؤس أموال غير معلنة. ويوضح الجدول التالي حجمها وقيمتها بالجنيه الفلسطيني.

جدول رقم (٤) يوضح قيمة رأس المال المستثمر في صناعة الألماس وصقله في الفترة من ١٩٣٩- ١٩٤٢م[٥٣]

العام	الإجمالي ج.ف	رأس المال الثابت ج.ف		أموال المواد والمنتجات شبه المنتهية ج.ف	أموال المنتجات المنتهي ج.ف	الاستثمارات الجديدة في المباني والآلات ج.ف
		المباني	الآلات			
1939	13,450 [c]	1,200 [c]	4,450	7,000	800	-
1942	704,858	112,544 [a]	166,381	256,692	169,241	10,861 [b]

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مخزون المعدات الإنتاجية في نهاية السنوات الحسابية بلغت حوالي (٧٠٤,٨٥٨) ج.ف (شاملة ١٠,٨٦١ ج.ف استثمارات جديدة في عام ١٩٤٢م) مقارنة بـ (١٣,٤٥٠ ج.ف) في عام ١٩٣٩ أو (١٧,٠٥٠ ج.ف) لو أُدرجت تقديرات المباني المستأجرة التي بلغت (٤٢٦,٩٣٣) ج.ف أو ٧٠ ٪ تمثل الاستثمار في الألماس غير المصقول و/أو الألماس المنجز المتاح، علاوة على ذلك فإن هذه النسب شاملة قيمة المواقع المؤجرة التي يُشار إليها بـ (a) في الإحصائيات، وقيمة رأس المال الثابت وهي مدرجة في الأرقام الظاهرة بالجدول، ومشار إليها بالوثائق بـ (b)، مع مستثنى قيمة المباني المؤجرة مقدرة بـ ٣,٦٠٠ ج.ف، ومشار إليها بـ (c)، أما (-) فلم يطلبها إحصاء عام ١٩٤٠م .[٥٤]

ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٤٢م كانت هناك عشرون مؤسسة تقع في مواقع مؤجرة، و(١١) منها في أماكن مملوكة بشكل خاص، واثنتان في أماكن مملوكة مستأجرة، و(٢٦) من الأماكن التي تشغلها مصانع الألماس شُيدت بشكل أساسي لأغراض صناعية (وليس بالضرورة لمصانع الألماس)، وسبع مؤسسات فحسب لم تشيد لهذا الغرض.[٥٥]

علاوة على ذلك فقد كان مطلوبًا وجود استثمارات مبدئية معتدلة نسبيًّا لتغطية الخسائر الرئيسة في سلع الإنتاج التي قاربت الـ ١٤ مليون ج.ف مع الأسعار المتضخمة في زمن الحرب، شاملة قيمة مخازن الألماس المنتهي، وشبه المنتهي، وغير المصقول مكونةً حوالي ٧٠٪ من الإجمالي، وكذلك في المواد والأجور المدفوعة التي تعرض لها أصحاب المصانع في السنوات الأولى في عملية تدريب الموظفين غير الأكفاء؛ حيث إن قاطعي الألماس المدربين وصاقليه غير متوفرين بفلسطين، وعليه كانت الإنتاجية منخفضة، وكان يجب دفع الأجور طبقًا للمعدلات العالية السائدة في البلاد إِبَّان سنوات الحرب، وهو ما لا توضحه هذه الإحصائيات بشكل كافٍ، الأمر الذي ترتب عليه وجود استثمارات خفية بصناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية في بداياتها.

وعلى ما يبدو فإن هذه الاستثمارات الخفية في العمل أثبتت نفعها برغم المخاطرة؛ لأن الإنتاجية المتزايدة للعمل التي كانت السمة الأكثر بروزًا في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية زادت– على الأرجح– باطراد سنة تلو الأخرى؛ فعند مقارنة صافي الربح مع الإنتاج نجد أن صافي الربح منخفض نسبيًّا (٢٤٤ ج.ف) مع إنتاج (١٥, ١١) قيراطًا لكل عامل خلال عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، وهي إنتاجية متوسطة، وربما تُعزى الأرباح المتواضعة إلى بطء توسع الصناعة في البداية، أما في مستهل عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م فقد قفز صافي الربح بنسبة كبيرة إلى (٤٢٠) ج.ف، بينما ارتفع الإنتاج إلى (٢٠, ١٨) قيراطًا[٥٦] مما يشير إلى استثمارات ملموسة أسهمت في تحسين الإنتاجية، والربحية هنا بنموٍّ بمعدل يفوق النمو الإنتاجي النسبي مما يعكس احتمالية وجود تمويل خارجي، أو دعم سري يعزز القطاع، ثم شكَّل عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م أعلى مستويات الإنتاج والأرباح؛ حيث بلغ صافي ربح (٧١٨) ج.ف مع إنتاج (٠١, ٢٩) قيراطًا لكل عامل يوميًّا، والعلاقة بين النمو في الربح والنمو في

الإنتاج واضحة، ولكن نمو الربح أسرع مما يعزز فكرة وجود استثمارات خفية تساعد في تسريع تحسين الكفاءة والإنتاجية.

فالنمو غير الطبيعي في الأرباح مقارنة بالإنتاج، ونمو صافي الربح بوتيرة أسرع من زيادة الإنتاج يشير إلى دعم مالي، أو استثمارات إضافية غير معلنة، وإذا تم افتراض أنه تم استخدام التكنولوجيا، أو الكفاءة في الصناعة، فهي غير مفسرة؛ فزيادات الإنتاج الكبيرة قد تكون نتيجة إدخال تقنيات جديدة مما يتطلب تمويلاً، أو دعمًا خارجيًّا.

٢- كمية وقيمة الألماس المستخدم في صناعة صقل الألماس، وتلميعه بالأراضي الفلسطينية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)

يُعد الألماس غير المصقول- بما فيه الألماس المسحوق- هو المادة الخام الوحيدة المستخدمة في صناعة الألماس، وهي مستوردة بالكامل من الخارج، لذلك فمن المنطقي افتراض أن واردات الألماس غير المصقول في فترة معينة كانت متناسبة أو متوازنة في ضوء اختلاف كميات الألماس غير المصقول المتاحة، وربما تمثل كمية المواد التي استخدمها أصحاب المصانع في تلك الفترة، لاسيما أن أصحاب المصانع هم المستوردون الوحيدون، وأصحاب مخازن الألماس غير المصقول المستورد، تمثل المكون الرئيس في صناعة صقل الألماس خلال السنوات ١٩٣٩- ١٩٤٥م. وعن كمية الألماس المصقول، وتكلفة المواد المستخدمة في صناعة صقل الألماس وتلميعه بتلك المؤسسات، فهي متوافرة بوثائق الأرشيف الإسرائيلي من خلال إحصائيات التجارة الخاصة بكميات الألماس غير المصقول المستوردة مع قيمها المعلنة، بالإضافة إلى كميات الألماس المصقول المصدر مع قيمته، وهي متاحة لفترة الدراسة كلها بنهاية يونيه ١٩٤٥، حيث إن الألماس ذو أصل أجنبي تمامًا.

ويُرصد بالجدول التالي تكلفة الألماس المستخدم في صناعة صقل الألماس وتلميعه (١٩٣٩-١٩٤٢م)، وتشمل مبالغ وقيمة الألماس غير المصقول، وقيمة الأحجار شبه المنتهية المحفوظة من السنوات السابقة التي استخدمتها صناعة الألماس المصقول، وشبه المصقول التي تظهر تحت الناتج الإجمالي، كما تشمل قيمة المواد المساعدة، والأدوات التي استُهلكت في التصنيع، وقيمة الوقود المستخدم، والمبالغ المدفوعة عن العمل المُسلّم، وقد بلغت المبالغ المنفقة على هذه المواد في عام ١٩٤٢ م حوالي (٦٥٨ , ٥٨١) ج.ف.

جدول رقم (٥) يوضح كمية الألماس المصقول وقيمته خلال عامي (١٩٣٩، ١٩٤٥م)[٥٧]

كميات الألماس والمبالغ المنفقة	1939		كميات الألماس والمبالغ المنفقة	1942	
	الكمية بالقيراط	القيمة		الكمية بالقيراط	القيمة
الألماس غير مصقول	6,000	15,104	كميات الألماس المصقول وقيمتها	1,5959	24,458
الألماس المسحوق	536	162	المبالغ المُتلقاة عن العمل الذي أنجزه أصحاب المصانع الآخرون	–	600
المبالغ المدفوعة للعمل المُعطى لأصحاب المصانع الآخرين	6,536	15,264	الإجمالي		25,058

العام	واردات الألماس الخام إحصاءات التجارة (طبقًا لسنة الإنتاج)			الكميات المفترضة المستخدمة مكيفة بالمخازن +	قيمة المواد المستخدمة
كميات الألماس والمبالغ المنفقة	الكمية بالقيراط	القيمة بالجنيه الفلسطيني	متوسط سعر لكل قيراط (ج.ف)	قيراط	الجنيه الفلسطيني
1943/1944	480,528	1,371,622	2,854	418,111	1,193,289
1944/1945	474,919	1,628,516	3,429	473,811	1,624,698

ويُلاحظ من الجدول السابق أن صافي الناتج أو القيمة التي يضيفها أصحاب المصانع، أي قيمة الناتج مطروحًا منه تكلفة المواد وصل إلى (٢٥,٠٥٨ جنيهًا فلسطينيًّا– ١٥,٩١١ جنيهًا فلسطينيًّا) أي بلغ (٩,١٤٧) ج.ف، وتم حساب نسبة الصافي إلى إجمالي الناتج، حيث كان (٣٦,٥٪)، ويشمل إجمالي الناتج مبالغ وقيم الألماس المصقول، ومبالغ وقيم الألماس شبه المصقول في عملية الصقل في نهاية العام، والمبالغ المستقبلة على العمل المنجز. وكانت قيمة الناتج الإجمالي لعام ١٩٤٢م (١,٢٥٨,٠٨٥) ج.ف مقارنة بـ(٢٥,٠٥٨) ج.ف.

أما عن كمية الألماس المصقول، وتكلفة المواد المستخدمة في صناعة صقل الألماس وتلميعه (١٩٤٣– ١٩٤٥م)، فيُلاحظ من الجدول السابق أن واردات الألماس غير المصقول في ١٩٤٤/ ١٩٤٥م[٥٨] بلغت (٤٧٤,٩١٩) قيراطًا، وقد كانت هذه الكمية أصغر أو أقل منها مقارنة بعام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م التي بلغت (٤٨٠,٥٢٨) قيراطًا. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا أن كميات من الألماس غير المصقول التي استخدمتها الصناعة في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م كانت لا تزال أعلى نسبيًّا (١٣,٣٪) عنها في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وذلك نظرًا لأن جزءًا من واردات عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م من الألماس غير المصقول حوالي (٦٠,٠٠٠) قيراط استُخدم لزيادة مخزون الألماس غير المصقول من (١٣٢,٤٧٥) قيراطًا

في نهاية عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م إلى (١٩٤,٨٩٢) قيراطًا في نهاية عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وحيث إن إنتاجية العُمَّال ازدادت بقوة في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٣,٥٩٪) فأكثر منها في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، بينما كمية الألماس غير المصقول المستخدمة ازدادت بمعدل (٣,١٣٪) فقط، وبالتالي خُفض متوسط عدد الأشخاص المشتركين بمعدل (٧,٦٪) في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بمتوسط عدد الأشخاص الذين تم توظيفهم في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م.

كما يُلاحظ أن الانخفاض كان بشكل رئيس في رابحي الأجور–(٩,٨٪)، وازداد عدد الموظفين ذوي الرواتب المرتفعة بشكل طفيف بمعدل (٣,٩٪)، غير أن إنتاج الألماس المصقول يوضح زيادة بمعدل (٧,٤٣٪) في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بعام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م ربما بسبب الإنتاجية الأكبر، والنسبة الأعلى من الألماس المصقول إلى الألماس غير المصقول التي تم الحصول عليها في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥ (٤,٢٠٪) مقارنة بـ (٥,١٥٪) في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وازدادت قيمة الناتج الإجمالي بالنسبة نفسها (٤٣٪) نتاجًا للماس المصقول في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م.[٥٩]

كذلك يُلاحظ ارتفاعٌ في متوسط سعر القيراط بشكل ملحوظ بين العامين من ٢,٨٥٤ جنيهًا فلسطينيًّا إلى ٣,٤٢٩ جنيهًا فلسطينيًّا، بزيادة حوالي ٢٠٪، وقد يكون هذا نتيجة زيادة الطلب، أو تغيير في مصادر الاستيراد مما يعكس تغيرات في سوق الألماس، أو الطلب عليه.

ومن الجدير بالذكر أن متوسط الأسعار الواردة لكل قيراط من الرمل، ورقائق الألماس، وهو أشهر نوع مستخدم من الألماس غير المصقول قائم على معلومات أتاحتها الرقابة على الصناعات الخفيفة، وقد كانت كالتالي: بلغ متوسط سعر القيراط في عام ١٩٤٢م (٢,٠٧٨) ج.ف، وفي عام ١٩٤٣م بلغ (٢,٤١١) ج.ف، وفي عام ١٩٤٤م وصل إلى (٣,٥٨٨) ج.ف، وخلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٤٥م بلغ متوسط سعر القيراط (٣,٩٤٦)

ج.ف. وفيما يبدو فإن التركيز في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م كان على استيراد ماس أعلى جودة، ما يفسر ارتفاع متوسط السعر، والقيمة الإجمالية رغم انخفاض الكمية، أي أنه تم التركيز على القيمة أكثر من الكمية، أو ربما يشير الارتفاع في متوسط السعر لكل قيراط في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م إلى احتمالية استيراد ماس أنقى، أو ذي جودة أعلى لتلبية طلب خاص، أو التوسع في صناعة المجوهرات.

كما يُلاحظ من الجدول أيضًا تغير القيمة الإجمالية؛ فعلى الرغم من انخفاض الكميات المستوردة في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بعام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وهو انخفاض طفيف بنحو (٦٠٩,٥) قراريط؛ فإن القيمة الإجمالية للواردات ارتفعت بنحو (٨٩٤,٢٥٦) جنيهًا فلسطينيًّا مما يشير إلى ارتفاع أسعار الألماس، أو استيراد ماس عالي الجودة، وهو ما يدعو إلى استفسار من الممول، أو الداعم لتلك الواردات، ويعزز فكرة وجود استثمارات خفية تساعد في تسريع تحسين الكفاءة والإنتاجية، أو وجود دعم مالي، أو استثمارات إضافية غير معلنة.

كذلك يُلاحظ زيادة الكميات المستخدمة بالنسبة للواردات؛ ففي عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م تم استخدام الكميات المستوردة تقريبًا؛ حيث تم استخدام (٨١١,٤٧٣) قيراطًا من أصل (٩١٩,٤٧٤) قيراطًا، بينما كانت الكميات المستخدمة في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م أقل بكثير من الواردات (١١١,٤١٨) قيراطًا من أصل (٥٢٨,٤٨٠) قيراطًا، الأمر الذي يشير إلى تغير في سياسة التخزين، أو زيادة الإنتاجية في الصناعة المحلية، وربما يشير ذلك أيضًا إلى تأثير الظروف العالمية، وتداعيات الحرب العالمية الثانية؛ ففي عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م كانت الحرب لاتزال مشتعلة مما أدى إلى اضطرابٍ في التجارة، بينما شهد عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م تحسنًا تدريجيًّا في استقرار الأسواق.

كما أن الكميات المفترضة المستخدمة قريبة جدًّا من الكميات المستوردة في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مما يشير إلى انخفاض مستويات التخزين مقارنة بعام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وربما كان ذلك عائدًا إلى السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني التي ربما شجعت على تقليل التخزين، وزيادة الإنتاج المحلي من الألماس المصقول، ما يفسر استخدام جميع الكميات المستوردة تقريبًا في العام التالي، أو يشير الانخفاض في الكميات المخزنة إلى إدارة أكثر كفاءة للمخزون؛ ربما نتيجةً لتطور في الصناعة، أو التحسين في سلاسل الإمداد، حيث يُلاحظ أن كمية مخزون الألماس غير المصقول- بما فيها الألماس البورت (مسحوق الألماس المستخدم في أغراض الصقل)- وصلت في نهاية العام إلى: ١٩٤٢/ ١٩٤٣م إلى (٤٧٥ , ١٣٢) قيراطًا، وفي نهاية عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى (٨٩٢ , ١٩٤) قيراطًا، وفي نهاية عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م بلغت نسبة المخزون من الألماس غير المصقول إلى (٠٠٠ , ١٩٦) قيراط.

أما عن نسبة الرمل إلى الرمل ورقائق الألماس للواردات قبل عام ١٩٤٥م، فلا تتوافر أية معلومات متاحة حوله، غير أنه في الشهور الستة الأولى لهذا العام كان سعر الرمل حوالي ١ , ٣٢٠ ج.ف لكل قيراط، بينما سعر الرمل ورقائق الألماس حوالي ٤ , ٧٤٦ ج.ف، علاوة على أنه تم استيراد ماس غير مصقول أكثر تكلفة برغم أنه بكميات صغيرة حتى عام ١٩٤٥م ولاسيما رقائق الألماس، والألماس المسطح بمتوسط سعر ٦ , ٤٠٩ ج.ف لكل قيراط، و"أحجام" بمتوسط سعر ١٨ , ٧٢٧ ج.ف لكل قيراط، وربما كان ذلك عائدًا إلى أثر الاستقرار السياسي؛ حيث إن التحسن في الاستخدام عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، والازدهار النسبي مرتبطان بزيادة الاستقرار النسبي مقارنة بعام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م الذي كان أكثر اضطرابًا بسبب الحرب.

وعلى العموم يبدو أنه طرأ تغير في جودة الألماس غير المصقول المستورد في العام ١٩٤٥م، فبدلًا من الرمال ورقائق الألماس تم استيراد مجموعة كبيرة متنوعة من الألماس غير

المصقول الذي يتطلب- في بعض الحالات- عملَ تفسخ وشطر قبل الشروع في عملية الصقل. ويبدو أن ذلك بجانب الألماس غير المصقول ذي الحجم الكبير المستخدم آنذاك أنتج نسبًا أعلى من الألماس المصقول إلى غير المصقول من السنوات السابقة كالتالي:

١٢,١٪ في عام ١٩٤٢، و١٢,١٪ في عام ١٩٤٣، و١٧,٥٪ في عام ١٩٤٤، و١٩,٥٪ في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٥م.

ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط أسعار الألماس غير المصقول في عامي ١٩٤٣/ ١٩٤٤ و١٩٤٤/ ١٩٤٥م ارتفع، بينما لم يتغير متوسط أسعار الألماس المصقول، وعلى ما يبدو فقد كانت الأنواع (قطع الألماس الكاملة) التي تصنع لكل قيراط أقل قيمة عن الثماني قطع المكونة لأغلب الألماس محلي الصنع في السنوات السابقة. وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن تكلفة المواد والطاقة المستخدمة في صناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥م، كان لابد من الإشارة إلى حجم الناتج من الألماس المصقول، والفرق بين الألماس المصقول والألماس المهني.

جدول رقم (٦) يوضح الفرق الإجمالي الناتج من الألماس المصقول والمهني (١٩٣٩-١٩٤٢م) بالجنيه الفلسطيني[٦٠]

السنة	الإجمالي بالجنيه الفلسطيني	الألماس المصقول (بالقيراط	ما يعادله بالجنيه الفلسطيني)	الألماس شبه المنهي (قيراط)	ما يعادله بالجنيه الفلسطيني	المال المُستقبل على العمل المنجز ج.ف
1939	25,058	1,595	24,458	-	-	600
1942	1,258,085	30,939	1,203,204	٤,٠٣٤ ق	44,978	9,903

ويلاحظ أن تجارة الألماس المحلية بالأراضي الفلسطينية أنتجت ٣٠,٩٣٩ قيراطًا من الألماس المصقول مقدرٍ بشكل غير رسمي بأنه يحوي ٧٠٪ من ثماني قطع، و٣٠٪ من القطع

الكاملة (الألماس) تقدر بـ ٢٠٤ , ٢٠٣ , ١ ج.ف. بالإضافة إلى وجود ٠٣٤ , ٤ قيراطًا من الألماس شبه المصقول يقدر بـ ٩٧٨ , ٤٤ ج.ف في نهاية العام في المخازن، على عكس العادة في الصناعات الأخرى؛ حيث إن المنتجات شبه المنجزة لا تظهر مع إجمالي الناتج، ويجب عمل استثناء في هذه الحالة؛ لأن كثيرًا من المؤسسات الجديدة ظهرت في السنة التي هي تحت المراجعة، ومن ثم ليست لديها بضاعة من المنتجات شبه المنجزة من السنوات السابقة، ولو كانت قيمة الألماس شبه المصقول استُثنيت من الناتج الإجمالي لأظهرت عائدات كثيرٍ من المؤسسات خسارة كبيرة، حيث إن قيمة الألماس غير المصقول، والمبالغ التي أُنفقت على العُمَّال للعمل المنجز على الأحجار ظهرت في جانب التكلفة، ولإكمال إجمالي الناتج الكلي تم إدراج المبلغ المستقبل على العمل المنجز لأصحاب المصانع الآخرين أيضًا، والذي يبلغ ٩٠٣ , ٩ ج.ف (القيمة المتوسطة لسعر تسليم المصنع لقيراط من الألماس المصقول كانت ٨٠٠ , ٣٨ ج.ف مقارنة بـ ٧١٠ , ١٥ ج.ف لكل قيراط في عام ١٩٣٩م).[٦١]

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك اختلاف في عام ١٩٤٢م بين الألماس غير المصقول والألماس المسحوق الذي يستخدمه أصحاب المصانع، حيث إن الألماس التالف تحول إلى قطع ماس مكسورة مستخدمة كمسحوق للصقل (صفحة ٤). وقد استخدم ٣٨٣ , ٢٥٩ قيراطًا من الألماس غير المصقول بتكلفة ٨٧٠ , ٥١٥ ج.ف، أو متوسط قيمة ٩٨٣ , ١ ج.ف لكل قيراط مقارنة بأقل من جنيه فلسطيني واحد لكل قيراط في عام ١٩٣٩م.

٣- تكلفة المعدات والطاقة المستخدمة في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)

أما عن المعدات والطاقة المستخدمة في صناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية خلال عامي (١٩٣٩، ١٩٤٥م)، فإن صناعة صقل الألماس وتلميعه هي عملية دقيقة جدًّا تتطلب مهارة عالية، ودقة متناهية، وتعتمد- بشكل كبير- على استخدام معدات متخصصة تعمل

بمصادر طاقة مختلفة. وعن المعدات المستخدمة، فهي آلات القطع والتشكيل كمنشار الألماس الذي يستخدم لقطع الألماس الخام إلى أحجام وشكل أولي، ويعمل عادةً بمحرك كهربائي عالي السرعة، وأدوات النحت التي تستخدم لإنشاء الأوجه الأولية للماس، وتعمل– غالبًا– بالطاقة الهوائية أو الكهربائية، وكذلك من المعدات المستخدمة في صناعة وصقل الألماس آلات الصقل والتلميع مثل أجهزة التلميع الدوارة التي تستخدم أقراص تلميع ماسية دوارة تعمل بمحرك كهربائي لتلميع الأوجه، وأجهزة التلميع الاهتزازية التي تستخدم حاويات تحتوي على أحجار الألماس، وأبنية التلميع، وتعمل بحركة اهتزازية لتحقيق تلميع موحد.

كما تُستخدم أدوات المساعدة كالمجاهر القوية التي تستخدم لفحص الألماس، وتقييم جودة التلميع، وأدوات القياس، وتستخدم لقياس أبعاد الألماس وزواياه بدقة، وأجهزة التبريد التي تُستخدم لتبريد الأدوات أثناء عملية الصقل والتلميع لمنع التلف. ومن الواضح أن صناعة الصقل هذه لا تحتاج إلى آلات ثقيلة، إلا أن معدات الطاقة الإجمالية تُقاس بعدد المحركات الكهربائية وقدرتها، وهي لم تكن قليلة، ومن ثم كانت الطاقة الكهربائية هي المصدر الرئيس من مصادر الطاقة المستخدمة في معظم معدات صقل الألماس وتلميعه، وتستخدم لتشغيل المحركات، والأنظمة الإلكترونية، ثم تأتي الطاقة الهوائية التي تستخدم في بعض الأدوات اليدوية الصغيرة، مثل أدوات النحت لتوفير مرونة أكبر في العمل، وتليها الطاقة المائية، وهي في بعض الحالات قد تستخدم الطاقة المائية لتشغيل بعض الآلات التقليدية(٦٢). ويوضح الجدول التالي عدد المحركات الكهربائية، وقدرتها موزعة بين المستخدمة، وغير المستخدمة في قطع الألماس وصقله.

فقد تم تركيب (٩٠١) محرك ذي قوة (١٠٩٤) حصانًا في مصانع الألماس في عام ١٩٤٢؛ منهم (٨٨٧) محركًا بقوة (١٠٨٤) حصانًا تم استخدامهم، مقارنة بأنه كان هناك

فقط (٥٠) موتورًا بقوة (٧٢) حصانًا في عام ١٩٣٩م، بمتوسط قوة (٣٣) حصانًا لكل مؤسسة، وقوة (٠,٣٩) حصان لكل شخص عُين بشكل استثنائي من العُمَّال الخارجيين، ويبدو أن ذلك سمح ببعض الاتساع في الهيئة دون الحاجة إلى زيادة مقدرة الطاقة خصوصًا في تلكم المؤسسات ذات الحجم الأصغر.(٦٣)

أما عن الوقود والكهرباء المستخدمة في عام ١٩٤٢م مع أنواعها وكمياتها، والمبالغ المستخدمة في كل نوع فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٧) يوضح كمية الوقود والكهرباء المستخدمة في عامي ١٩٣٩ و١٩٤٢م(٦٤)

السنة	الإجمالي	الكهرباء		التشحيم		البوتاجاز		الكحول	
	بالجنيه الفلسطيني	كيلوات	جنيه فلسطيني	كيلو جاز	ج. ف	ج.ف	كيلوجاز	كيلو جاز	ج.ف.
1939	242	19,238	242	–	–	–	–	–	–
1942	6,855	693,470	5,236	360	134	1,399	23,649	536	86

العناصر	1943/1944	1944/1945
الألماس غير المصقول (بناءً على الواردات والمخزون)	1,093,289	1,624,698
المواد المساعدة	25,000	30,000
المواد المنفقة في التصنيع	40,000	50,000
الوقود والكهرباء	13,000	15,000
المبالغ المدفوعة للعمل المعطى للخارج	6,000	8,000
التكلفة الإجمالية للمواد (إدارة الجمارك)	1,277,289	1,727,618
التكلفة الإجمالية للمواد طبقًا لهيئة الرقابة	1,280,000	1,730,000

ويلاحظ من الجدول السابق أن الكمية الإجمالية المستخدمة في الوقود ٨٥٥ , ٦ ج.ف، مع تكلفة المواد بجانب الكهرباء التي بلغت حوالي (٤٧٠ , ٦٩٣ كيلوات)، استهلكت التجارة ٦٤٩ , ٢٣ كجاز من البوتاجاز، ٥٣٦ كجاز من الكحول، و٣٦٠ كجاز من زيت التشحيم. وعن تكلفة المواد المستخدمة ومعدات الطاقة خلال الفترة ١٩٤٢– ١٩٤٥م؛ فبجانب تكلفة الألماس غير المصقول المستخدم في التصنيع مثلما هو محسوب، كان يجب تقدير العناصر الأخرى للإنفاق محسوبة تحت بند تكلفة المواد، وتشمل هذه العناصر: أدوات مواد مساعدة منفقة في التصنيع، والمبالغ المدفوعة للعمل المعطى لأصحاب المصانع الآخرين، وتكلفة الوقود (تم تجاهل قيمة الألماس شبه المصقول المتبقي من السنوات السابقة في بند تكلفة المواد، وكذلك قيمة الإنتاج).[٦٥]

ويتضح من هذا الجدول حجم التغيرات الاقتصادية والصناعية في صناعة صقل الألماس في تلك الفترة؛ حيث يُلاحظ أن تكلفة الألماس غير المصقول في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م بلغت (٢٨٩ , ٠٩٣ , ١) جنيهًا فلسطينيًّا، وبلغت في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٦٩٨ , ٦٢٤ , ١) جنيهًا، وذلك بزيادة وصلت إلى (531,409)جنيهات فلسطينية (حوالي ٤٨,٦٪)، وتشير هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع الطلب على الألماس، أو زيادة تكاليف استيراده، أو ارتفاع أسعاره عالميًّا، وهو ما تؤكده الظروف الدولية الكائنة آنذاك، وهي أحداث ووقائع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م).

كما يُلاحظ أن تكلفة المواد المساعدة في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م بلغت (٠٠٠ , ٢٥) جنيه فلسطيني، ووصلت في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م إلى (٠٠٠ , ٣٠) جنيه فلسطيني، وذلك بزيادة بلغت (٠٠٠ , ٥) جنيه فلسطيني، أي بنسبة مئوية (٢٠٪)، وتعكس هذه الزيادة نموًّا طبيعيًّا في حجم الإنتاج مما يتطلب مزيدًا من المواد المساعدة. وعن المواد المنفقة في التصنيع، فقد بلغت تكلفتها في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م حوالي (٠٠٠ , ٤٠ جنيه فلسطيني)، ووصلت في

عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م إلى (٥٠,٠٠٠) جنيه فلسطيني، وذلك بزيادة بلغت (١٠,٠٠٠) جنيه فلسطيني، شكلت (٢٥٪)، وربما تُظهر هذه الزيادة ارتفاعًا في تكاليف العمليات التصنيعية، سواءً من حيث التكنولوجيا المستخدمة أم من حيث زيادة العمالة.

كذلك يُلاحظ من الجدول السابق أن استخدام الوقود والكهرباء وصلت تكلفتهما في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م إلى حوالي (١٣,٠٠٠) جنيه فلسطيني، بينما بلغت تكلفتهما في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (١٥,٠٠٠) جنيه فلسطيني، وبمقارنة العامين نجد أن هناك زيادة بلغت (٢,٠٠٠) جنيه فلسطيني بنسبة (١٥,٤٪)، وربما تعكس هذه الزيادة استهلاكًا أكبر للطاقة بسبب زيادة حجم الإنتاج، أو ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء.

ويُلاحظ من الجدول السابق أيضًا أن المبالغ المدفوعة للعمل الخارجي، أو للماس الذي تم صقله خارج المصانع المذكورة سلفًا، قد بلغت كلفتها في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م حوالي (٦,٠٠٠) جنيه فلسطيني، وفي عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م ٨,٠٠٠ جنيه فلسطيني، وذلك بزيادة حوالي (٢,٠٠٠) جنيه فلسطيني بنسبة (٣٣,٣٪). ويشير ذلك إلى اعتماد أكبر على العمالة الخارجية نظرًا لزيادة الطلب على الألماس المنتج، أو ربما نتيجة لزيادة أجور العُمَّال المتخصصين غير المتوافرين بالمؤسسات العاملة في صناعة صقل الألماس، وزيادة المبالغ المدفوعة للعمل الخارجي بنسبة ٣٣,٣٪، وقد تدل أيضًا على نقص العمالة المحلية المدربة، أو الحاجة إلى خبرات خاصة لا تتوافر محليًّا، وقد يشير أيضًا إلى استثمار في تحسين جودة المنتج النهائي لجعله أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.

أما عن التكلفة الإجمالية للمواد طبقًا لإحصائيات إدارة الجمارك، فقد بلغت في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م حوالي (١,٢٧٧,٢٨٩) جنيهًا فلسطينيًّا، ووصلت في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م إلى (١,٧٢٧,٦١٨) جنيهًا فلسطينيًّا، بزيادة بلغت ٤٥٠,٣٢٩ جنيهًا فلسطينيًّا، أي بنسبة (٣٥,٣٪) تقريبًا، وكما رصدتها إحصائيات هيئة الرقابة فقد بلغت التكلفة

الإجمالية في عام (١٩٤٣/ ١٩٤٤م حوالي (٠٠٠ , ٢٨٠ , ١) جنيه فلسطيني، وبلغت في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٠٠٠ , ٧٣٠ , ١) جنيه فلسطيني، وذلك بزيادة (٠٠٠ , ٤٥٠) جنيه فلسطيني، أي بنسبة (٢ , ٣٥٪)، وبمقارنة أرقام الهيئتين نلاحظ أن هناك توافقًا عامًّا شبه تام بين بيانات إدارة الجمارك وهيئة الرقابة مما يعزز دقة التقديرات، وتعكس الزيادة في التكلفة الإجمالية توسعًا في الصناعة، وزيادة الأسعار العامة للمواد الخام؛ إذ تشير الأرقام إلى نموٍّ واضح في صناعة صقل الألماس فيما بين العامين، وهو ما يدل على أن هذه الصناعة كانت في مرحلة توسع، وكذلك يعكس ارتفاع إجمالي التكاليف (حوالي ٣٥٪) اهتمامًا متزايدًا بتطوير القطاع، وربما سعي السلطات إلى جعله من القطاعات الرائدة.

وتشير تلك البيانات– بشكل عام– إلى زيادة الطلب على الألماس؛ فالزيادة الكبيرة في تكاليف الألماس غير المصقول تشير إلى احتمال وجود طلب عالمي متزايد على الألماس خلال فترة الحرب، حيث غالبًا ما يعدُّ الألماس سلعة ثمينة تُستخدم في الأغراض التجارية أو الصناعية، ويمكن أن يكون ارتفاع الطلب مدفوعًا بالرغبة في استخدام الألماس كاستثمار آمن خلال فترة الاضطرابات، وكذلك إلى وجود حالة من التضخم الاقتصادي؛ حيث تشير الزيادات في كل العناصر إلى تأثير التضخم خلال هذه الفترة، ربما بسبب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م) وما تبعها من اضطرابات اقتصادية، وأيضًا وجود حالة من النمو المتسارع في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية؛ فارتفاع التكاليف يمكن أن يعكس توسعًا في إنتاج وصقل الألماس، ما يدل على زيادة الطلب المحلي أو العالمي، وربما قد تكون زيادة تكاليف المواد الخام والوقود مرتبطة بصعوبات الاستيراد، أو ارتفاع تكاليف النقل نتيجة الحرب، كما تؤكد تلك الأرقام على أهمية الألماس في الاقتصاد الفلسطيني، والدور الحيوي لصناعته في الاقتصاد المحلي خلال تلك الحقبة.

٤- حجم إنتاج الألماس المصقول وعوائده (١٩٤٣- ١٩٤٥)م:

أما عن كمية المنتج من الألماس المصقول بالقيراط، فقد تم رصدها من خلال إحصائيات هيئة الرقابة على الصناعات الخفيفة في الفترة من أبريل **١٩٤٣** إلى مارس **١٩٤٤**م، ومن أبريل **١٩٤٤** إلى مارس **١٩٤٥**م ضمنيًّا، وحيث إن الأرقام الناتجة المتاحة من دائرة الإحصاءات تتوافق تقريبًا خلال الفترة من أبريل **١٩٤٢** إلى مارس **١٩٤٣**م ضمنيًّا مع إحصائيات وزارة الصناعة، فيمكن اعتبار الأرقام التالية أنها تمثل الناتج في قيراط الألماس المصقول في ثلاث سنوات **١٩٤٢/ ١٩٤٣**م إلى **١٩٤٤/ ١٩٤٥**م، وهي كالآتي(٦٦): (**٩٣٩, ٣٠**) قيراطًا في **١٩٤٢/ ١٩٤٣**م طبقًا لإحصاء وزارة الصناعة، و(**٩٧٨, ٦٤**) قيراطًا في عام **١٩٤٣/ ١٩٤٤**م طبقًا لرقابة الصناعات الخفيفة، و(**٦٣٨, ٩٦** قيراطًا) في عام **١٩٤٤/ ١٩٤٥**م طبقًا لرقابة الصناعات الخفيفة.

وفيما يبدو تطور إنتاج الألماس المصقول خلال ثلاث سنوات من **١٩٤٢** إلى **١٩٤٥**م، مع اعتماد مصدرين للإحصاءات (وزارة الصناعة، وهيئة رقابة الصناعات الخفيفة)؛ ففي السنة الأولى (**١٩٤٢/ ١٩٤٣**م) تم جمع البيانات بواسطة وزارة الصناعة. أما في السنتين التاليتين (**١٩٤٣/ ١٩٤٤** و**١٩٤٤/ ١٩٤٥**م) فالمصدر هو هيئة رقابة الصناعات الخفيفة، وربما يعكس هذا تغييرًا في الجهة المسئولة عن رصد الإنتاج أو في المنهجية المستخدمة.

كما يتضح وجود زيادة ملحوظة في الإنتاج؛ ففي عام **١٩٤٢/ ١٩٤٣**م بلغ الإنتاج (**٩٣٩, ٣٠**) قيراطًا، ثم ارتفع الإنتاج بشكل كبير في عام **١٩٤٣/ ١٩٤٤**م إلى (**٩٧٨, ٦٤**) قيراطًا، أي بزيادة (**٠٣٩, ٣٤**) قيراطًا أو حوالي (**١١٠**٪)، وفي عام **١٩٤٤/ ١٩٤٥**م بلغ الإنتاج (**٦٣٨, ٩٦**) قيراطًا، بزيادة قدرها (**٦٦٠, ٣١**) قيراطًا عن العام السابق، ما يمثل حوالي (**٤٩**٪) نموًّا، وربما كانت تلك الزيادة الملحوظة في الإنتاج نتيجة توسع صناعة الألماس، أو تحسين العمليات الإنتاجية، أو قد يكون السبب في الزيادة ارتفاع الطلب على

الألماس المصقول خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م)، حيث ازدادت الحاجة إلى المنتجات الفاخرة لدعم الاقتصاد أو التجارة الدولية، وربما أسهم إدخال تقنيات جديدة، أو تدريب العمالة في تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وهو ما يعيد فكرة وجود دعم خارجي، أو استثمارات غير معلنة في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية . وللوصول إلى عوائد الألماس المنتج في الأراضي الفلسطينية لابد من مقارنة صادرات الألماس، وكميات الألماس المنتج.

جدول رقم (٨) يوضح الصادرات مقارنة بإنتاج الألماس المصقول خلال الفترة ١٩٤٣- ١٩٤٥م:[٦٧]

العام	صادرات الألماس (بالقيراط)	القيمة المعلنة ج.ف	متوسط السعر لكل قيراط ج.ف	الناتج مثلما بلغته الرقابة على الصناعات الخفيفة بالقيراط	القيم المقدرة ج.ف
1943/ 1944	67,138	2,847,653	42,415	64,978	2,756,042
1944/ 1945	92,468	3,904,342	42,223	96,638	4,080,346
الإجمالي	159,606	6,751,995	X	161,616	6,836,388

ويتضح من الجدول السابق وجود اختلافات طفيفة بين الصادرات والناتج في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م، وكذلك بالنسبة للعام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م؛ حيث يفوق الصادر الناتج بـ ١٦٠ , ٢ قيراطًا، و٤٩٩ , ٢ قيراطًا على التوالي، بمعنى أن الصادرات تجاوزت الإنتاج في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م بنسبة طفيفة (حوالي ٣٢ , ٣٪)، وفي عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م كانت أقل بقليل من الإنتاج (حوالي ٣ , ٤٪)، وهذا التفاوت يشير إلى أن جزءًا من الإنتاج ربما تم تصديره من مخزون العام السابق، أو أن جزءًا صغيرًا من الإنتاج لم يتم تصديره، أو يمكن تفسيرها بصادرات معينة للماس، والتي ربما نتجت من المخزون الذي يحتفظ به أصحاب المصانع من الإنتاج في السنوات المنصرمة.

كما يتضح من الجدول أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال السنتين بلغت (٦,٧٥١,٩٩٥) جنيهًا فلسطينيًّا، بينما كانت القيمة المقدرة للإنتاج (٦,٨٣٦,٣٨٨) جنيهًا فلسطينيًّا، وهناك تقارب كبير بين القيمتين مما يشير إلى أن معظم الإنتاج كان يُوجَّه للتصدير، كما أن هناك اختلافات طفيفة في متوسط السعر لكل قيراط؛ ففي عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م بلغ متوسط سعر القيراط المصدر (٤١٥,٤٢) جنيهًا فلسطينيًّا، بينما القيمة المقدرة لكل قيراط من الإنتاج كانت أقل بقليل (٤١٥,٤٢) ج.ف مقابل (٢٢٣,٤٢) ج.ف في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، وهذا يشير إلى استقرار نسبي في السوق مع فروق طفيفة بين التقديرات الرسمية والقيم الفعلية، وفيما يبدو فإنه كان هناك اعتماد شبه كامل على الصادرات؛ إذ تظهر البيانات أن غالبية الإنتاج المحلي كان يُصدَّر مما يعكس اعتماد صناعة الألماس على الأسواق الخارجية لتوليد العائدات، وذلك بالتوازي مع زيادة الإنتاج والصادرات بين العامين؛ حيث ارتفع الإنتاج بنسبة ٤٨,٧٪ (من ٩٧٨,٦٤ إلى ٦٣٨,٩٦ قيراطًا)، بينما زادت الصادرات بنسبة ٣٧,٧٪ من (١٣٨,٦٧: ٤٦٨,٩٢) قيراطًا، وهذا يعكس نموًّا في كفاءة الإنتاج، والاستجابة للطلب الخارجي كما سلف ذكره، والواقع أن صادرات الألماس المصنعة في فلسطين مثلما سجلتها هيئة الرقابة على الصناعات الخفيفة هي أقل تقريبًا من الصادرات مثلما سجلتها إدارة الجمارك كالتالي:

جدول رقم (٩) يوضح صادرات الألماس المصنعة في فلسطين (١٩٤٢– ١٩٤٥م)[٦٨]

العام	هيئة الرقابة على الصناعات الخفيفة		إدارة الجمارك	
	قيراط	جنيه فلسطيني	قيراط	جنيه فلسطيني
1942	25,689	934,421	26,259	947,144
1943	58,711	2,609,337	61,740	2,620,624
1944	78,555	3,297,006	76,996	3,235,117
١٩٤٥ (٦ أشهر)	65,701	2,806,503	65,702	2,806,433
الإجمالي	228,656	9,647,267	230,697	9,609,318

من الأرقام الواردة بالجدول السابق يبدو تضاعف إنتاج المصانع المحلية للماس المصقول في ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٩٦,٦٣٨) قيراطًا ثلاث مرات مقارنة بالإنتاج في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م، والذي بلغ (٣٠,٩٣٩) قيراطًا، بينما القيمة المفترضة كانت أكثر من ثلاثة أضعاف؛ وذلك بسبب زيادة طفيفة في السعر في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م مقارنة بسعر متوسط عام ١٩٤٢م، ونلاحظ أن هناك اختلافات طفيفة في الأرقام، وربما يرجع السبب في وجود بعض الاختلافات إلى طرق التسجيل المختلفة، غير أن إجمالي الفترة كلها كان متماثلاً تقريبًا في كلا المثالين. وللوصول إلى قيمة الناتج الإجمالي للسنوات تحت المراجعة ينبغي إضافة المبالغ المستقبلة للعمل المنجز لأصحاب المصانع الآخرين على القيم المفترضة للماس المصقول، وقد بلغت قيمة إجمالي الناتج في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م (٤,١٢٠,٣٤٦) ج.ف متجاوزةً قيمة الإنتاج (١,٢٥٨,٠٨٥) ج.ف مثلما سجلتها إحصاء وزارة الصناعة في عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ بـ (٢,٨٦٢,٢٦١) ج.ف، وذلك بعد إضافة المبالغ المتلقاة بعد العمل المنجز بالجنيه الفلسطيني.[٦٩]وللوصول إلى رقم صافي الناتج لعامي ١٩٤٣/ ١٩٤٤– ١٩٤٤/ ١٩٤٥م تم طرح تكلفة المواد المقدرة من إجمالي الناتج المقدر كالتالي:

جدول رقم (١١) يوضح صافي ناتج الألماس (١٩٤٣– ١٩٤٥م) بالجنيه الفلسطيني[٧٠]

وجه المقارنة	١٩٤٤/١٩٤٣ ج.ف	١٩٤٥/١٩٤٤ ج.ف
الناتج الإجمالي	2,781,042	4,120,346
تكلفة المواد	1,280,000	1,730,000
صافي الناتج	1,501,042	2,390,346
نسبة الصافي إلى الناتج الإجمالي	54%	58 %

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة صافي الإنتاج (٥٨٪) في عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥م، وهو ما توضحه حقيقة أنه بالرغم من ازدياد متوسط أسعار واردات الألماس غير المصقول بـ ٢٠٪، فإن قيمة الناتج ازدادت بقيمة ٤٨٪ بسبب الإنتاجية الزائدة للعمل،

والنسبة العالية للماس المصقول (٤ , ٢٠٪) الناتج من الألماس غير المصقول مقارنة بالنسبة (٥ , ١٥٪) في عام ١٩٤٣/ ١٩٤٤م.

خامسًا- مدى تطور صناعة صقل الألماس ودورها في دعم الاقتصاد اليهودي (١٩٣٩م، ١٩٤٥م)

لمعرفة مدى تطور صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية عند نهاية فترة الدراسة، أو نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، أو ما وصلت إليه الصناعة كان لابد من عمل مقارنة للصناعة في بدايتها عام ١٩٣٩م مع ما وصلت إليه في عام ١٩٤٥م، وذلك في حجم الألماس المصقول، والألماس الخام غير المصقول، وأنواعها، وكذلك عدد المؤسسات، وعدد العُمَّال أصحاب الرواتب الثابتة، ورابحي الأجور، وكذلك المواد المستخدمة من معدات طاقة وخلافه ...إلخ؛ فقد كان هناك زهاء (٣٥٠٠) عامل يعملون في تقطيع الألماس وصقله بفلسطين في يونيه ١٩٤٥م، موزعين على (٣٣) مصنعًا، منهم (١٨) مصنعًا في تل أبيب، و(١٥) في نتانيا، و(٢) بالقدس.

وكان معظم العُمَّال من اليهود المهاجرين، وخصوصًا من أوروبا الشرقية والغربية، حيث كانوا يمتلكون الخبرة في صقل الألماس، غير أن هناك إشارات إلى مشاركة محدودة من العرب الفلسطينيين في الأعمال اليدوية الداعمة للصناعة، لكنها لم تكن رئيسة، وقد كان المهاجرون اليهود الأوروبيون يتمتعون بخبرة عالية في صقل الألماس، ما جعلهم العُمَّالَ الرئيسيين في هذه الصناعة، وذلك على الرغم من بعض البرامج التدريبية التي أُقيمت لتعزيز مهارات السكان المحليين، لكنها كانت محدودة، وقد كان العُمَّال في هذه الصناعة يُعدُّون من النخبة الاقتصادية مقارنة بباقي فئات العُمَّال في فلسطين.

وعلى العكس من الصناعات اليهودية الأخرى في فلسطين، فإن أغلبية العُمَّال الذين يعملون في صناعة الألماس غير مشتركين في الاتحاد العام للعمال اليهود (هستدروت) التي لا

ينتمي إليها أكثر من ٤٧٪ من العُمَّال الموظفين في هذه الصناعة تقريبًا، والباقون أعضاء في إحدى الهيئات الأقلية الآتية:[٧١]

أ) منظمة العُمَّال القومية (٢٠٪)

ب) منظمة هبوعيل هامزراحي للعمال (نقابة عمال صهيونية أرثوذكسية) (١٤٪)

ج) منظمة أجو دات للعمال الإسرائيليين (أرثوذكسية غير صهيونية) (٦٪)

د) النقابة العامة للعمال الصهاينة (غير اشتراكية) (٣٪)، بينما الباقون ١٠٪ غير مشتركين في نقابة.

وفي أواخر الحرب العالمية الثانية انخرطت هذه الصناعة في قطع النوع الأصغر وصقله من الألماس المستخدم في النوع العنقودي الموجود في الخواتم، وتم التسويق له بشكل رئيس في الولايات المتحدة، غير أنه خلال الشطر الأول من عام ١٩٤٥م خصصت نقابة الألماس نسبة أحجار أكبر، وعليه فقد تم الشروع في تدريب العُمَّال في قطع وصقل هذه الأحجار التي يتراوح حجمها ما بين (١: ١٠) قيراط. وقد صرح ممثلو أصحاب المصانع أنهم لا يتوقعون أية صعوبة في تدريب العُمَّال على تلك الصناعة، ونقلهم إلى المستوى الأعلى من المهارة المطلوبة للشروع في القطع والصقل الاقتصادي لهذه الأحجار النفيسة.

وفيما يتعلق بإسهام صناعة الألماس في الوجود والاقتصاد اليهودي قبل قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م؛ فقد أسهمت صناعة الألماس بشكل استراتيجي في بناء الاقتصاد اليهودي في فلسطين، حيث وفرت له مصدرًا كبيرًا للتمويل، وعززت استقلاله المالي من خلال إيرادات الصادرات، ويمكننا القول بأن صناعة صقل الألماس في الأراضي الفلسطينية كانت سببًا في تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ حيث إن نجاح صناعة الألماس جعل الاقتصاد اليهودي أقل اعتمادًا على دعم المجتمع اليهودي العالمي وحده، وفتح قنوات جديدة للتمويل الذاتي، وهو الأمر الذي تؤكده الوثائق من خلال رصدها لحجم صادرات الألماس اليهودية من فلسطين إلى العالم الخارجي في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢) يوضح صادرات الألماس المصقول مستخلصة من إحصائيات التجارة ١٩٣٩-١٩٤٥م (١٩٤٥م ٦ أشهر)[٧٢]

الصادرا	الوحدة	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	إجمالي
أستراليا	قيراط	–	–	–	328	552	0	0	35,182
	ج.ف	–	–	1,864	11,858	21,460	0	0	
كندا	قيراط	–	–	–	2,002	2,639	2,492	819	372,605
	ج.ف	–	–	3,300	78,775	123,685	124,830	42,015	
مصر	قيراط	–	–	–	126	465	775	494	153,545
	ج.ف	–	736	70,296	7,205	25,906	30,664	20,738	
الهند	قيراط	–	–	–	–	2,952	19,620	13,075	1,373,066
	ج.ف	–	–	–	–	123,340	753,154	496,571	
الولايات المتحدة	قيراط	–	–	–	23,567	54,668	53,435	50,276	7,721,904
	ج.ف	–	–	68,089	840,908	2,309,457	2,297,906	2,205,544	
أخرى	قيراط	–	–	–	236	464	674	1,040	99,886
	ج.ف	2,442	–	144	8,398	18,776	28,563	41.564	
الإجمالي	قيراط	–	–	–	26,259	61,740	76,996	65,702	9,756,188
	ج.ف	2,441	736	143,693	947,144	2,620,624	3,235,117	2,806,433	

للوهلة الأولى نلاحظ من الجدول قيمة الصادرات العالية من الألماس، والتي بلغت (٩,٧) مليون جنيه فلسطيني في الفترة ١٩٣٩– ١٩٤٥م، وهي قيمة كبيرة جدًّا بالنسبة لصناعة لم تكن موجودة قبل تلك السنة بخمسة أعوام، وهو الأمر الذي جعل فلسطين تُعرف بكونها مركزًا متزايد الأهمية لصناعة الألماس، وهذا ساعد اليهود على كسب ثقة الأسواق العالمية مما زاد من تأثيرهم الاقتصادي، وخطورة الهيمنة على صناعة الألماس.

كما نلاحظ أن أستراليا، وكندا، ومصر، والهند، والولايات المتحدة، ودولًا أخرى تُعد الأسواق الرئيسة لوجهة الألماس المصقول بالأراضي الفلسطينية إبَّان الفترة من ١٩٣٩ إلى النصف الأول من عام ١٩٤٥م بكميات بلغت (٦٥,٧٠٢) قيراط، وقيمة إجمالية (٩,٧٥٦,١٨٨) جنيهًا فلسطينيًّا، الأمر الذي يؤكد النمو الكبير في فترة الحرب العالمية الثانية بسبب الطلب المتزايد على الألماس المصقول، خصوصًا في الولايات المتحدة والهند، والذي كان مدفوعًا بتعطل مراكز التصنيع التقليدية (مثل أوروبا) بسبب الحرب التي ساعدت على إعادة تشكيل التجارة الدولية للماس.

كذلك نلاحظ أن القيمة الإجمالية لتصدير الألماس بلغت حوالي ٩,٧٥٦,١٨٨ جنيهًا فلسطينيًّا، وكانت الولايات المتحدة هي المستورد الأكبر، وصاحبة أعلى حصة بقيمة ٧,٧٢١,٩٠٤ جنيهات فلسطينية بنسبة مئوية بلغت (٧٩٪ من الإجمالي)، وهو ما يعكس هيمنة السوق الأمريكي، وارتفاع قيمة الألماس المصدر إليها.

كما يُلاحظ الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة (٧٩٪ من القيمة)، وهو ما يشير إلى اعتماد غير متوازن على سوق واحد، أو الاعتماد على أسواق محددة مما قد يعرض المصدرين لمخاطر اقتصادية كبيرة إذا تغيرت ظروف السوق، وفي المقابل، يوضح التنويع المحدود إلى أسواق أخرى مثل الهند ومصر محاولات إيجاد مصادر دخل إضافية، لكن الاعتماد كان على القوة الاقتصادية الأكبر وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسهمت تلك العلاقات التجارية

مع الولايات المتحدة في تعزيز النفوذ السياسي اليهودي داخل فلسطين وخارجها خصوصًا مع تزايد الدعم الغربي خلال تلك الفترة، ومع هيمنة السوق الأمريكي يمكن القول بأن الولايات المتحدة كانت العامل الأكبر وراء توسع تلك الصناعة مما جعل حجمها يعتمد– بشكل كبير– على استقرار العلاقات التجارية معها.

وعلى الرغم من أن كميات الألماس المصدرة إلى الولايات المتحدة كانت أقل من تلك المصدرة إلى الهند (٥٤,٦٦٨ قيراطًا مقابل ١٩,٦٢٠ قيراطًا)؛ فإن قيمتها كانت أعلى بكثير، وهذا يعكس طلبًا أمريكيًّا على ماس عالي الجودة مقارنة بالدول الأخرى، ويعكس التركيز على المنتجات عالية الجودة تطور الصناعة المحلية للصقل مما يشير إلى استثمار كبير في المهارات والبنية التحتية.

وتعدُّ الهند ثاني أكبر سوق مستورد للألماس مما يشير إلى علاقات تجارية قوية مع بريطانيا باعتبارها كانت تسيطر على فلسطين والهند آنذاك، وهو ما يؤكد الأثر على العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى الرغم من أن مصر سوق صغير، فإن صادرات الألماس ربما استُخدمت كوسيلة لتعزيز العلاقات التجارية الإقليمية، كما أن مصر كانت تقع تحت الاحتلال البريطاني آنذاك.

ويُلاحظ تركيز صادرات الألماس على الأسواق الغربية ما يشير إلى ميل تجاري واقتصادي نحو الدول التي كانت تقدم دعمًا سياسيًّا لليهود في فلسطين، وبالنظر إلى الإيرادات المرتفعة يمكن افتراض أن أرباح هذه الصناعة استخدمت لدعم مشاريع بنية تحتية واقتصادية في فلسطين، وخصوصًا لصالح التجمعات اليهودية التي كانت تعتمد على تطوير مشاريع زراعية وصناعية، وهذا النمو التجاري ربما أسهم في تأسيس قاعدة اقتصادية قوية مكنت اليهود من تعزيز وجودهم في فلسطين، والاستعداد لتحديات ما بعد الحرب.

وعند مقارنة تلك البيانات مع غياب البيانات حول التجارة مع أوروبا نجد أنها تشير إلى أن الحرب قطعت– بشكل كبير– العلاقات التجارية التقليدية، وقد يكون هذا التغير قد فتح المجال للأسواق الناشئة مثل فلسطين للعب دور أكبر في التجارة العالمية للماس.

ويُلاحظ من الجدول السابق التطور التدريجي لصادرات الألماس؛ حيث شهدت تلك الصناعة بداية بطيئة للغاية، إذ كانت الكميات والقيم منخفضة للغاية، وهذا التأخير يعكس تأثير الحرب العالمية الثانية على القطاعات الصناعية في أوروبا وفلسطين. كما يشير إلى تحديات لوجستية، وضعف الاستقرار في أسواق الصادرات، غير أن النمو السريع في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية بدأ منذ عام **١٩٤٢**م فصاعدًا نتيجةً لزيادة الطلب من الولايات المتحدة والهند، وكذلك أدى انخفاض الإنتاج الأوروبي بسبب الحرب إلى فرصة لاستحواذ اليهود على الأسواق العالمية للماس.

وربما أسهمت صناعة الألماس في توفير وظائف في قطاعات الصقل والتجارة للسكان المحليين من الفلسطينين وبخاصة رابحو الأجور أو عمال اليومية، وهذا قد يكون قد عزز الاقتصاد المحلي بشكل مؤقت خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن في الواقع يمكن القول بأن الاقتصاد اليهودي كان المستفيد الرئيس من هذه التجارة بسبب السيطرة التنظيمية والمالية على هذا القطاع مما أدى إلى تعزيز عدم التوازن الاقتصادي بين العرب واليهود في فلسطين.

فيما يُلاحظ أن النمو الأبرز في صادرات الألماس حدث بين عامي (**١٩٤١، ١٩٤٢**م)، مع قفزة كبيرة في القيم بسبب الطلب المتزايد من الولايات المتحدة، إلا أنه حدث تراجع طفيف في عام **١٩٤٥**م يعود غالبًا إلى تباطؤ طفيف في الطلب، أو التركيز على استقرار الأسواق بعد الحرب.

وبالنظر إلى القيم الكبيرة للصادرات (**٧, ٩**) مليون جنيه فلسطيني، يمكن القول بأن هذه الصناعة أصبحت جزءًا لا يُستهان به من سوق الألماس العالمي خلال الحرب؛ بل

وتمكنت الصناعة اليهودية في فلسطين من المنافسة مع المراكز الأوروبية التقليدية مثل بلجيكا التي تأثرت بشدة من الحرب، ومن ثم فإن (٧ , ٩) مليون جنيه فلسطيني تشكل حصة كبيرة لتلك الصناعة في السوق العالمية.

وعلى الرغم من أن الكميات المصدرة إلى الولايات المتحدة أقل من الكميات المصدرة للهند؛ فإن القيمة أعلى بكثير (٧,٧) مليون جنيه فلسطيني مقابل (١,٣) مليون جنيه فلسطيني، وهو ما يشير إلى تركيز الصناعة على إنتاج ماس عالي الجودة موجه للأسواق الراقية وبخاصة السوق الأمريكي.

وبالنظر إلى القيم المرتفعة للصادرات؛ فإن الألماس كان من أكبر مصادر العملة الصعبة التي ساعدت في تمويل مشاريع البنية التحتية والزراعة والاستيطان، ومن ثم أمكن الاعتماد عليه كمصدر رئيس للعملة الأجنبية، بل وأسهم في تحويل الاقتصاد اليهودي إلى اقتصاد حديث يعتمد على التصدير، ويملك القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه في تلك الفترة كان عدد السكان اليهود في فلسطين حوالي (٥٠٠ , ٠٠٠) نسمة تقريبًا، فإذا قُسّمت العوائد الإجمالية (٧ , ٩) مليون جنيه على هذا العدد فسنجد أنها تمثل مساهمة مهمة للفرد مقارنة بالصناعات الأخرى.

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية أصبحت صناعة الألماس وصقله من الدعائم الرئيسة للاقتصاد اليهودي في فلسطين؛ حيث أسهمت– بشكل كبير– في تأمين العملة الأجنبية، وتوسيع النشاط التجاري. وعلى الرغم من غياب أرقام دقيقة عن نسبة إسهام الألماس في الناتج المحلي، فإن الأرقام الواردة (٧,٧) مليون جنيه فلسطيني من الولايات المتحدة وحدها تشير إلى أن هذه الصناعة أصبحت من أهم مصادر الإيرادات، وفيما يبدو فإن الصناعة اليهودية في فلسطين كانت تركز على إنتاج ماس عالي الجودة، ما جعل صادراتها تجذب اهتمام الأسواق الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة.

كذلك وفرت صادرات الألماس مصدرًا كبيرًا للعملة الأجنبية، وهو أمر ضروري لدعم المشاريع اليهودية الأخرى في فلسطين، مثل الاستثمار في الزراعة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، وقد ساعدت هذه الإيرادات في تخفيف الضغوط الاقتصادية في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، وبما أنه تم استخدام الفائض الناتج عن أرباح تجارة الألماس في تمويل مشاريع استيطانية؛ بما في ذلك شراء الأراضي، وبناء المستوطنات، ودعم المؤسسات التعليمية والصحية اليهودية.

فيما بلغت الكميات الكلية (٦٥,٧٠٢) قيراط على مدى الفترة (١٩٣٩- ١٩٤٥م) من الألماس المصدر إلى الولايات المتحدة وحدها، بما يمثل حوالي ٨٣٪ من إجمالي كميات الألماس المنتجة (٥٤,٦٦٨ قيراطًا). وقد ساعد التركيز على الولايات المتحدة (التي استحوذت على ٧٩٪ من صادرات الألماس) في بناء علاقات اقتصادية قوية مع القوى الغربية وبخاصة العلاقات التجارية مع القوى الكبرى مما عزز الدعم السياسي والاقتصادي للمشروع الصهيوني، وكذلك كان للعلاقات التجارية مع الهند وبريطانيا دور في دعم مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين، حيث أكدت أيضًا على وجود شبكة تجارية استراتيجية تخدم المصالح اليهودية على المدى الطويل.

كذلك وفَّرت ورش الصقل فرص عمل لليهود المحليين مما ساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع اليهودي، والعمالة المتخصصة التي جرى تدريبها على صقل الألماس، والتي أصبحت قوة اقتصادية مؤهلة يمكن الاعتماد عليها لتوسيع تلك الصناعة، الأمر الذي ترتب عليه تعزيز الطبقة الوسطى اليهودية؛ حيث أسهمت أرباح تجارة الألماس في بناء طبقة وسطى يهودية تمتلك القوة الشرائية مما أسهم في تعزيز استقرار المجتمع اليهودي، وتحقيق التماسك الاجتماعي.

سادسًا– المشكلات التي واجهت صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية وبداية تدهورها في أواخر عام ١٩٤٥م.

وصلت صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية إلى مرحلة متقدمة جدًّا بنهاية عام ١٩٤٥م، غير أن تغير الأوضاع الدولية والظروف المحلية كاد أن يقضي على تلك الصناعة تمامًا؛ فمع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح هناك توجه دولي من كبار صناع وتجار الألماس إلى ضرورة العمل والمساعدة على تعافي مراكز الصقل القديمة بأنتيويرب وأمستردام، ومن ثم تم تقليل حصة الألماس الخام التي كانت تتجه إلى الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي أدى إلى عقد اجتماعات متتالية ومتكررة لمصنعي الألماس بالأراضي الفلسطينية، كما تم تشكيل لجنة عُرفت بـ " لجنة المخططين لإعادة تعمير صناعة الألماس" ضمت كبار الصنعة وتجارها، والتي أخذت في وضع حلول لأكبر عقبة أمام تلك الصناعة ألا وهي احتكار دي بيرز توريد الألماس إلى فلسطين؛ حيث لم يكن لدى شركة تجارة الألماس دي بيرز أية اعتراضات على شراء اليهود بفلسطين الألماس من مصادر أخرى، وكذلك لم يكن من سمات النقابة أن تُصر على الاحتكار بوصفها ممولًا، ويُثبت هذا الرأي التواصل المذكور سابقًا مع مكتب الانتداب البريطاني، أو المكتب الاستعماري بالأراضي الفلسطينية الذي قال فيه الأعضاء إنهم غير مهتمين بمراقبة الألماس، وأنه ليس هناك اهتمام من جانب الحكومة بوضع أية قيود خاصة بإمداد الألماس الخام ومصادره، ولكن من جانبها قامت بتقليص حصة تل أبيب بالتدريج، وهو ما شكل كارثة حقيقية لصناعة صقل الألماس اليهودية بفلسطين.(٧٣)

وثمة مجموعة من الدوافع أو المشكلات التي أكدت على ضرورة الاستيراد الحر عن طريق المصنّعين الفرديين، وعدم مطالبة الجمعية بالاحتكار، وهي المشكلة التي باتت تؤرق الجمعية بالأراضي الفلسطينية؛ وذلك لعدم قدرتها على شراء الألماس الخام؛ فهو سلعة غير أساسية يمكن شراؤها كغيره من البضائع مثل القطن، والخيوط، والحديد، والنحاس، وما

شابه، فلكل حجر قيمته، ورغم ذلك فإن هذا الأمر لا يُطبّق على الألماس؛ حيث اعتمد تقييمه على رأى خبير فردي، وهو الذي عمل على قطع الألماس، ويستطيع أن يقوم بالحسابات، ويحدد نوع الحجر المُصقل الذي يعتقد أنه يستطيع إخراجه من قطعة الألماس الخام، وهو ما يؤكده كل من عمل بمجال الألماس أنه من الصعب إيجاد خبيرين يحملان الرأي ذاته حيال العمل على القطعة نفسها، كما يجب أن تتوافر الخبرة الطويلة والمعرفة الشاملة، والقدر غير المحدود من الثقة كمؤهلات للشخص الذي يتعهد بشراء الألماس الخام، والجمعية ليس لديها أشخاص يحملون تلك المؤهلات.

هذا علاوة على الخلافات والمشكلات التي نشبت داخل الجمعية بشأن ترشيح الوفود للذهاب إلى لندن للتفاوض مع شركة تجارة الألماس بشأن الحصول على حصة مناسبة من الألماس الخام لتشغيل مصانعهم، فطالما كان شراء الألماس الخام من المصدر الأول ممكنًا– وهي شركة تجارة الألماس "دي بيرز" في لندن، وبأسعار تحددها الشركة بنفسها– كان شراء الألماس الخام أمرًا هيّنًا جدًّا، ورغم ذلك انقسمت آراء الأعضاء أحيانًا، واختلفت حول مسألة البضائع من المواد الأساسية مثل الرمال، ووحدات الألماس الدقيقة، وكذلك ظهرت الاختلافات الكبرى بين الآراء فيما يخص شراء الأحجار المشقوقة، وقطع الألماس المثلّثة، والقطع المسطّحة (٧٤)

لقد كان شراء الألماس من خارج النقابة من أكبر مهام الوفد المتجه إلى لندن، ولكنه لم يشتر قيراطًا واحدًا على الرغم من أنه ضم الرئيس، وأحد المديرين، ومُصنّعين (عديمي الخبرة)، والذين أبلغوا الجمعية أنه ليس هناك بضائع متاحة خارج النقابة، وفي الوقت ذاته تلقّى المُصنّعون المختلفون من جنسيات مختلفة عروض إمداد الماس الخام من مصادر خارج النقابة، وعمومًا كان يُفترض على كل عضو أن يكون قادرًا على إيجاد بعض الألماس الخام، بالإضافة إلى الكميات التي تقدّمها شركة تجارة الألماس، حتى وإن تم الاتفاق على مؤشر

توزيع آخر في الجمعية. وفيما يخص الألماس الخام خارج النقابة، فثمة خبير مستعد للكشف عن مصدر إمداده للأعضاء الآخرين من خلال الجمعية، ولم يكن أيّهم مستعدًّا لتجاهل عمله في مصنعه، والسفر من أجل أهداف الجمعية كلها حين تكون حصته في عملية الشراء تقدر بـ ٣٪ تقريبًا من الكمية التي اشتراها بنفسه .(٧٥)

وقد تسبب الشراء الاحتكاري عن طريق الجمعية في تراجع التنمية، والعمل في هذه الصناعة وفقًا للأسباب المذكورة سابقًا، ومن ثم أصبح المُصنّع في ورطة؛ فعلى الرغم من امتلاكه الألماس الخام خارج فلسطين، فإنه ليس لديه أي سبب لتشغيل عمّاله، وهو مُجبر على دفع أجورهم لساعات الخمول، والمُصنع مُضطر لمراقبة كيف أن كل البضائع قد بيعت لبلجيكا وكوبا، ومراكز إنتاج الألماس الأخرى. وقد يشتري الألماس الخام المعروض، وقد يرسله إلى البلاد كلها، وقد يعمل عليه أيضًا، ويَصقله في بلجيكا، أو أية دولة أخرى منتجة للألماس، لكنه لا يستطيع أن يعمل عليها في مصنعه؛ لأن قيود الاستيراد في بلاده، واحتكار الجمعية يمنعانه من القيام بذلك . (٧٦)

كذلك من المشكلات التي أودت بصناعة الألماس في الأراضي الفلسطينية، وعجلت بانهيارها منافسة مراكز الألماس الأخرى؛ فقد شَهِدت أواخر الحرب العالمية على نهضة صناعة الألماس البلجيكية– خلال الـ ٦ أشهر القاسية– لتصبح مركز تصنيع الألماس الأضخم في العالم، وقيل إن عدد العُمَّال الذين يشتغلون هناك يُقَدر بـ (٨٠٠٠– ١٠٠٠٠) عامل، ولا يمكن الحفاظ على هذا الإنجاز إن بقيت بلجيكا مُحمّلة بقيود كالتي تتحملها الصناعة في الأراضي الفلسطينية في وجود مصدر للاحتكار في عملية الشراء، وستنحصر الصناعة اليهودية في فلسطين في مركز صغير وغير مهم، إلا إذا كان عليه أن يكون المركز الوحيد في العالم الذي يعتمد في وجوده وتطوّره على قدرة أو عدم قدرة مراكز الشراء المُفردة. وفيما يبدو فإن التجارة الحرة وحدها هي القادرة على جعل فلسطين مركزًا كبيرًا للماس، وأية

قيود مهما كانت تتعارض حتى مع مصالح الشركات المصنعة المرخصة القائمة؛ لأنها لن تكون قادرة على المنافسة مع منافسيها الأكثر خبرة من أنتويرب وأمستردام.(٧٧)

كذلك تُعدُّ مسألة التخصص في إنتاج مواد معينة من أهم مشكلات الوجود المُستقبلي لصناعة الألماس في فلسطين؛ فالشراء الجماعي عمليًّا يعني أن كل مُصنّع مضطر لاستلام حصته النسبية في عملية الشراء من كل طرد يتم شراؤه، لذا فإن كلاً منّهم كان مُجبرًا على إنتاج الأحجام والأشكال ذاتها من بين البضائع المميزة المُقسّمة بين ٣٦ مصنعًا، حيث يتلقّى كل مصنع بضعة قراريط فقط، لذا لم يكن أيٌّ منها قادرًا على جعل عمّاله يتخصصون في العمل على حجم معين، أو نوع محدد من البضائع، وقد تم العمل على هذه البضائع في بعض المناسبات، ولكن لم يستطع العُمَّال أن يكونوا مُدرّبين لفترات أطول في إقامة هذه التخصصات بعينها، لذلك وبسبب نقص التدريب والقدرة اضطروا إلى دفع أجورهم العالية بشكل غير طبيعي لهذا العمل المُتقطّع، ومن ناحية أخرى كان المصنعون يمتلكون بعض الأحجار، ولكن تنقصهم الإمكانية الفردية للحصول على الألماس الخام من أجل الإنتاج المُتواصل؛ إذ كان من المستحيل القيام بهذه الجهود لضمان سوق متميّز؛ لذا يضطر الشخص إلى بيع كميات صغيرة للمُشترين في المناسبات، وبأسعار منخفضة، فعلى سبيل المثال تلقى السيد أون ناجلر لطلب كبير من مُشترٍ مهم بحجم معين من المجوهرات، وبأسعار مرتفعة بشكل استثنائي، فالتمس من الجمعية أن تطلب الألماس الخام الضروري (٥ أرباع من القيراط) من شركة تجارة الألماس، وقد رغبت الشركة في تمويلهم، لكنهم اضطروا إلى تقسيم الكميات بين الأعضاء بعد وصولها، وهو الأمر الذي ترتب عليه فقدان الطلب والعميل على حد تعبيره، وبينما كان الطلب قادمًا من الولايات المتحدة، وكان الدفع بالدولار، بيعت بضائع المُصنّعين للهند (بالإسترليني) .(٧٨)

ويُعدُّ تهريب الألماس الخام والسوق السوداء من أهم المشكلات التي واجهت صناعة الألماس وبخاصة تهريب الألماس أثناء الحرب العالمية الثانية؛ فقد ذكرت الوثائق أن شركة Consolidated Diamond Industry Ltd. والشركات التابعة لها مثل Josef Feldmann & Sons Ltd. و"Kohinoor" Diamond Manufacturing Ltd. كانت متورطة في أنشطة غير قانونية مثل التهرب الضريبي، وبيع الألماس في السوق السوداء، علاوة على أن هذه الشركات كانت تقدم معلومات مضللة حول استهلاك مسحوق الألماس، وتورطت في تهريب الألماس إلى ألمانيا عبر تركيا منذ أيام الحرب العالمية الثانية.(٧٩)

وفيما يبدو فإنه بعد أن أصبحت الجمعية وحدها هي المخوّلة باستيراد الألماس الخام، ازداد تهريبه؛ إذ كان من الصعب مراقبة السوق السوداء المتنامية مؤخرًا، خصوصًا أنه في أوقات السلم، وحين كانت تجارة الألماس لا تشكّل إهانة للمجهود الحربي، وفي الوقت الذي رفعت فيه كل الدول قيود تجارة الألماس الخام، ولم يعنِ جلب الألماس إلى البلاد غش الواجبات المعتادة؛ بل عانى من التعدّي على القيود الرسمية، وكان من الصعب جدًّا إيقاف التهريب؛ حيث إن حجم ووزن قطع الألماس صغيرين جدًّا حتى أن أكبر أدوات موظّفي الحكومة لا تستطيع إيقاف تهريب هذه البضائع، ولابد أن يتسبب الإبقاء على القوانين التي تقيّد استيراد الألماس الخام من فلسطين في انتشار واسع للتهريب، وبشكل لا يمكن إغفاله. ومع التخزين المتزايد للألماس الخام يرتفع معدل التهريب ليصل إلى معدل التربّح، ومن ثم أصبح المُصنّعون غير راغبين في شراء الألماس الخام غير القانوني فهم الضحايا الوحيدون لهذه القيود .(٨٠)

كذلك كانت العملة الأجنبية آنذاك من المشكلات التي عانت منها صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية مع أواخر عام ١٩٤٥م حين أصبح كل دولار إضافي مهم جدًّا لموارد الحكومة في التخزين الكائن للنقد الأجنبي، وما يُنصح به هو تشجيع استيراد كميات

إضافية من الألماس الخام من مصادر خاصة خارج شركة تجارة الألماس، وهي الحقيقة التي تؤدي إلى إنتاج قانوني متزايد في فلسطين، ويتبعه تصدير أكبر إلى الولايات المتحدة، لذا سيكون هناك تدفُّق أكبر من الدولارات في الإمبراطورية الإنجليزية كثمن لهذا الألماس، من ناحية أخرى يذهب الألماس القادم من مصادر خارجية إلى بلجيكا وكوبا، ومراكز تصنيع ألماس أخرى خارج بريطانيا لتحصل على القيمة الدولارية المضادة لهذه الأحجار بعد صقلها، لذلك يعدُّ هذا الأمر دليلاً على أن ازدهار السوق السوداء للألماس الخام سيتبعه سوقٌ سوداء للألماس المصقول.

كذلك عانت صناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية من مسألة حصص التشغيل المتساوية؛ فقد تبدو الحصص المتساوية للتشغيل في كل المصانع كاتفاقية على الشراء المركزي للماس الخام أمرًا عادلًا وعقلانيًّا جدًّا للوهلة الأولى، ولكن بفحص ذلك الأمر تبين أن مستوى العمل لن يكون متساويًا أبدًا في كل المصانع، فدائمًا يكون هناك أعضاء يُفضّلون بيع الألماس المخصص لهم لمُصنّعين آخرين بدلًا من العمل عليه بأنفسهم؛ لأن العجز في الألماس الخام يمكنهم من الحصول على الأسعار الباهظة بشكل مفرط دون مخاطرة، كذلك يمكّن ظهور كميات كبيرة من الألماس المُهرب في السوق السوداء المصانع الراغبة في العمل على هذه الأنواع من البضائع من تشغيل عمالهم بشكل كامل، بينما يضطر آخرون إلى تخفيف العمل، حينئذٍ كان المُصنّعون الذين اعتادوا على العمل بشكل صحيح هم ضحايا المُقترح الذي يبدو لطيفًا، والذي طرحه الاحتكاريون المدافعون عن حصص التشغيل المتساوية(٨١).

وقد واجهت صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية خطر إيقاف التشغيل؛ فقد كان من المتوقع أن تنتهي سيطرة واحتكار دي بيرز مع نهاية الحرب، وأن تتاح الفرصة لكل مواطن يرغب في تجربة حظه في صناعة الألماس، غير أن هذا لم يحدث؛ فقد ازدهرت صناعة الألماس في هولندا وبلجيكا، حيث لم يُسمح للجميع بإنشاء مصانع جديدة للماس فحسب،

بل وشجعتهم الحكومتان الهولندية والبلجيكية على القيام بذلك، أما ما حدث في فلسطين فقد تم تقليل حصتها من الألماس الخام، ومن ثم كانت هناك اقتراحات إعطاء الفرصة للمواطن الفلسطيني الراغب بأمواله، ومهارته في تطوير صناعة الألماس في هذا البلد، وإذا كان لا بد من وجود بعض السيطرة بعد الحرب لأسباب ما، فإن مبدأ الفرصة الحرة للجميع في هذا البلد من أجل العدالة العادلة لا ينبغي أن يكون أكثر تقييدًا مما سيكون عليه الحال في المملكة المتحدة، حيث تطورت صناعة الألماس أثناء الحرب العالمية. وفيما يبدو فإن هذا الأمر تحديدًا يحتاج إلى اهتمام خاص من الحكومة .[٨٢]

وقد ترتب على تقليص حصة فلسطين من الألماس الخام إلى تسريح عددٍ من العُمَّال، ومن ثم واجهت صناعة الألماس كارثة التوظيف بسبب الإمدادات المُخفّضة من الألماس الخام التي تقدّمها شركة تجارة الألماس (في أحد أهم المواد مثل الرمل الذي وصل الإمداد به إلى صفر تقريبًا) في مواجهة مشكلات بعيدة المدى، ووجد اليهود أنفسهم مُجبرين على فصل العُمَّال الخبراء الذين تم تدريبهم لوقت طويل، وهم لم يريدوا خسارة هؤلاء العُمَّال أصحاب السمعة الجيدة في مصانع الألماس، فكان يجب أن يدفعوا أجورهم مقابل وقت عملهم وفقًا للاتفاقية القائمة، حيث كانت إمدادات الألماس الخام التي تقدمها شركة تجارة الألماس ستضمن العمل بنسبة ٦٠٪ بالنسبة للعمال المُشتغلين بصناعته.

كما أن العُمَّال الذين لا يعملون في مصانع الألماس اليهودية لن يظلوا عاطلين؛ لقد عمل هؤلاء الشباب على الألماس لسنوات، ولم يتعلّموا أية مهنة أخرى، لذلك ليس لديهم خيار إلا أن يبدأوا إنتاجًا غير قانوني من الألماس المُهرّب، وأن يتربّحوا من السوق السوداء، علاوة على أن هناك اضطرابات اجتماعية قد تنتج عن البطالة، وكذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التوجّه النهائي للعمّال حين يعلمون أن رؤساءهم يمتلكون الألماس الخام خارج فلسطين،

لكنهم لا يستطيعون جلبه إلى البلاد التي تخضع للقيود القائمة، بينما يعانون هم (العُمَّال) بسبب نقص الألماس الخام بالأراضي الفلسطينية . (٨٣)

في النهاية، يمكن القول بأن كل يوم جديد تتواجد فيه قيود الاستيراد يعني كارثة كبرى في هذه الصناعة، بينما كانت كل الدول حرة في شراء الكميات المطلوبة من الألماس الخام، وكانت تلك الدول تستفيد من قيود فلسطين عن طريق إقامة علاقات لشراء الألماس الخام الذي يجب أن تمتلكه المصانع اليهودية؛ لتستعيد مجدها عن طريق دفع أثمان عالية مقابل الإهمال. وقد تعامل البحث مع المشكلات الحيوية فقط للحصول على الألماس الخام، ولم يتوجّه إلى مشكلات الصناعة الأخرى. وفيما يبدو فإن هذه المشكلة هي حجر الزاوية في انهيار صناعة الألماس في فلسطين فيما بين عامي **١٩٤٥** و**١٩٤٨**م؛ حيث عانت الصناعة من الفوضى المتزايدة، وتم إغلاقها تمامًا في فبراير **١٩٤٨**م.

تكشف الدراسة والأرقام الواردة بها اللثام عن وجود صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية إِبَّان الحرب العالمية الثانية، والتي كادت أن تصل إلى حد الصناعة المتكاملة، حيث نافست أقدم مراكز صناعة صقل الماس وتلميعه بأوروبا، وربما كانت بالتخطيط بين كبار تجار ومصنعي الألماس، وحكومات الدول المتحاربة، وربما كانت بتخطيط يهودي صهيوني صرف، ولكن المحصلة الأخيرة أنها كانت مؤقتة.

وقد قدمت الدراسة دروسًا عن كيفية استغلال الأزمات العالمية لتعزيز الصناعات المحلية في ظل الظروف السياسية المعقدة؛ فقد اتضح أن اليهود استفادوا من تعطيل مراكز الألماس التقليدية في أوروبا (خصوصًا في بلجيكا وهولندا) بسبب الحرب في تحويل فلسطين إلى وجهة بديلة لصقل الألماس وتصديره، حيث إن توقيت صعود هذه الصناعة كان مثاليًّا، فقد استغل اليهود الانشغال العالمي بالحرب لتحويل فلسطين إلى مركز جديد لصناعة الألماس، مع تقليل المنافسة الأوروبية، وليس فقط الاستفادة من الأزمات، بل من الممكن

افتعالها لتحقيق أهداف معينة مثلما حدث في أزمة الألماس الدولية التي افتعلها إرنست أوبنهايمر بمنعه توفير مخزون من الألماس للولايات المتحدة الأمريكية. وفي العموم استفاد اليهود من الظروف الدولية (الحرب العالمية الثانية) لملء الفراغ التجاري مما جعلها واحدة من الصناعات الأكثر نجاحًا في تلك الفترة.

وكذلك استغلال الكفاءات والخبرات الأوروبية، إذ استفاد الاقتصاد اليهودي من قدوم مهاجرين يهود من أوروبا، وخصوصًا من بلجيكا وهولندا، والذين كانوا خبراء في تجارة الألماس وصقله، وهؤلاء المهاجرون جلبوا معهم المعرفة الفنية، والاتصالات التجارية الدولية مما أدى إلى إنشاء ورش صقل الألماس، وتطوير المهارات المحلية في هذا المجال مما جعل الاقتصاد اليهودي أكثر قدرة على المنافسة عالميًّا.

أيضًا كشفت الدراسة عن نمو متزايد في صناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية ، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على صناعة الألماس التي لم تكن موجودة قبل فترة الحرب؛ فخلال خمس سنوات فقط أضحت صناعة الألماس فرعًا راسخًا من الاقتصاد اليهودي، حيث شملت **٣٣** مؤسسة توظف في المتوسط **٣,٠٠٠** موظف أمسوا عمالًا ذوي كفاءة عالية عند نهاية سنوات الدراسة، وتنتج قيمة نتاج سنوي أعلى من **٤** ملايين جنيه فلسطيني، جميعه يتم شحنه للخارج، ومن ثم يسهم برصيد كبير في ميزان المدفوعات الدولي لفلسطين، بينما القيمة غير المضافة لأكثر من **٣٨٠,٠٠٠** لكل سنة تضيف مصدرًا جديدًا مهمًّا للدخل القومي الفلسطيني.

وبحلول نهاية عام **١٩٤٥**م تميز حجم العمالة في صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية بالثبات، والاستقرار، وثمة توسع إضافي يعتمد بشكل رئيس على ما يلي؛ أولًا– زيادة في كميات أحجار الألماس الخام التي خصصتها نقابة الألماس العالمية لفلسطين، وثانيًا– المحافظة على الأسواق الموجودة في الولايات المتحدة، ومحاولة الإبقاء على توسعها

المحتمل، وذلك مع التطور المحتمل للأسواق الموجودة في الهند التي يُقال إن الولايات المتحدة تستورد منها أحجار الألماس المنجزة.

وقد اتضح من الدراسة أن هذه الصناعة كانت جزءًا من رؤية طويلة المدى لدعم المشاريع الاستيطانية اليهودية، سواءً من خلال تمويل البنية التحتية، أم بناء علاقات سياسية واقتصادية مع القوى الكبرى، ومع انتهاء الحرب تعافت مراكز صناعة الألماس التقليدية في أوروبا (بلجيكا وهولندا) مما أعاد المنافسة، وزاد من فرص استمرار الهيمنة اليهودية في هذا المجال.

ويتضح من الدراسة أيضًا أن صناعة الألماس في الفترة ما بين **١٩٣٩– ١٩٤٥**م كانت واحدة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ساعدت في تعزيز النفوذ اليهودي اقتصاديًّا وسياسيًّا داخل فلسطين، وهذا النمو الضخم لصناعة الألماس انتقل من نشاط صغير إلى صناعة مركزية تدعم الاقتصاد اليهودي خلال فترة الحرب، ومن ثم لم يكن نمو هذا القطاع مجرد تجارة أو تطور صناعي، بل كان عنصرًا استراتيجيًّا لدعم الجهود السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمشروع الصهيوني، وفي المقابل يبدو أن المجتمع الفلسطيني لم يستفد بشكل كبير من هذه التجارة مما عمّق الفجوة الاقتصادية بين العرب واليهود.

كذلك أوضحت الدراسة أن صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية لم تكن مرتبطة بجهود الجاليات اليهودية فقط، وإنما كانت هناك عناصر أخرى تدعمها كالمنظمات الصهيونية؛ فقد بدأت الصناعة بحجم صغير جدًّا باستثمار بلغ (**٤٤٢ , ٢**) جنيهًا فلسطينيًّا في عام **١٩٣٩**م، وتطورت بسرعة لتصل إلى أكثر من **٢,٨** مليون جنيه فلسطيني في النصف الأول فقط من عام **١٩٤٥**م، وهذا يمثل زيادة هائلة، بل خرافية بأكثر من **١٠٠٠** ضعف خلال ست سنوات مما يعكس توسع الصناعة بشكل كبير، وهو مما لا شك فيه ليس بجهود

الجاليات اليهودية فقط، وإنما كانت صناعة صقل الألماس تلاقي دعمًا خارجيًّا، أو استثمارات خفية كانت جميعها تصب في صالح المشروع الصهيوني في الأراضي الفلسطينية.

وقد لعبت بريطانيا دورًا بارزًا في إنشاء صناعة الألماس وتطويرها في فلسطين، حيث سيطر المهاجرون اليهود على هذه الصناعة بفضل الدعم البريطاني، ما ساعدهم في بناء قاعدة اقتصادية قوية دعمت المشروع الصهيوني لاحقًا، وبالرغم من التأثير الإيجابي على الاقتصاد اليهودي، فلم تُدمج المجتمعات العربية في هذه الصناعة بشكل فعال مما عمّق الفجوة الاقتصادية بين العرب واليهود، وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف الصناعة المحلية.

ورغم معاناة صناعة صقل الألماس وتلميعه بعد انتهاء الحرب من عدد كبير من المشكلات، إلا أنها استمرت في التوسع البطيء جدًّا تحت مظلة شركة دي بيرز التي اختارت مساعدة مراكز الصقل القديمة في بلجيكا وهولندا على التعافي، وتقليص حصة تل أبيب من الألماس الخام، ولكن هذا لا ينكر أن صناعة صقل الألماس أصبحت جزءًا مهمًّا من الاقتصاد اليهودي المزدهر مما عزز القاعدة الاقتصادية للإدارة الصهيونية بفلسطين

الملاحق

ملحق رقم (١) مؤسسات صناعة صقل الألماس بالأراضي الفلسطينية المحتلة بنهاية يونيو عام ١٩٤٥م[1]

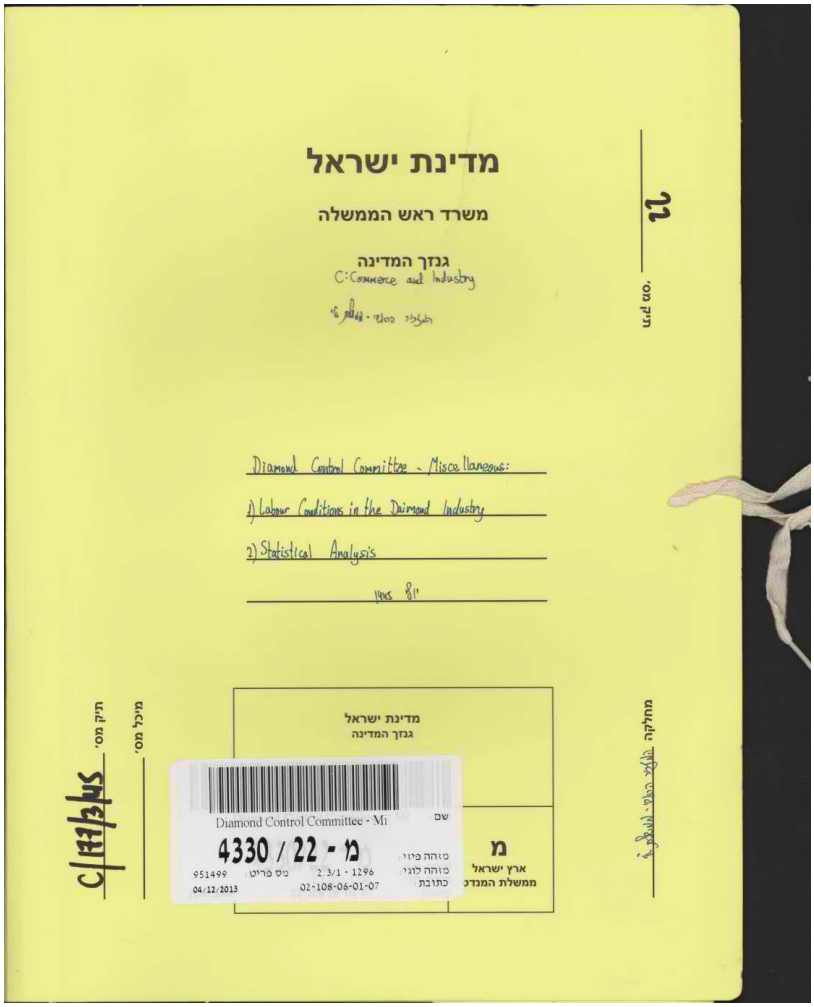

(1) Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Document entitled: Diamond Polishing Establishments Operating at the End of June 1945, 7 Nov 1945, p 31

APPENDIX IV

DIAMOND POLISHING ESTABLISHMENTS OPERATING AT END OF JUNE 1945

Jerusalem

1.	The First Jerusalem cutting Factory Ltd., Givat Shaul	Included in Census of Industry 1943
2.	Feldman & Sons	Included in Census of Industry 1943 under Feldman & Sons, Nathanya
3		

Tel Aviv

3.	Even Saphir Ltd., 69, Maza St.	Included in Census of Industry 1943
4.	"Yahalomim" (Form. Piekel) 43, Nahmani St.	- do -
5.	"Ora" Ltd., 47, Nahlat Benjamin Street	- do -
6.	"Hakohav", 73, Nahlat Benjamin Street	- do -
7.	"Moed Veshutafav Ltd"., 69, Maza St.	- do -
8.	Tel Aviv Diamonds Ltd., 24, Ahwa Street	- do -
9.	"Zaharir" Ltd., Herzl St.	- do -
10.	"Barik" Ltd., Salameh St. Man and Berman	- do -
11.	Masur & Paldico Ltd., Salameh St. Man and Berman	- do -
12.	Consolidated Diamond Industry Ltd., 4, M. Israel St.	- do -
13.	Gruenfeld & Shiber, 21, Petah Tiqvah Road	- do -
14.	Pal.Diamond Fact., 3, Hagra St. (Palestine Diamond Factory)	Included in Census of Industry 1943 under "Even Shoham" Ltd.3, Hagra St.
15.	"Nofeh" Ltd., 40, Neveh Shamen	Included in Census of Industry 1943
16.	"Haeven" Ltd., Petah Tiqva Road	- do -
17.	Salzman, 6, Beth Lehem St.	Not included in Census of Insustry 1943
18.	Ricux, 15, Nahmani St.	Included in Census 1943 under "Ophir"
19.	Gutbir M., Ramat Gan	Included in Census of Industry 1943
20.	"Novah" Co., Ltd., Pardess Katz	- do -

Nathanya

21.	"Ophir", Ripho" Ltd., Industrial Centre	Included in Census of Industry 1943
22.	"Almaz" Ltd., Industrial Centre	- do -
23.	"Anbar" Ltd., Industrial Centre	- do -
24.	"Even Hayessod" Ltd., Industrial Centre	- do -
25.	"Even Chen Ltd.", Industrial Centre	- do -
26.	"Kohinoor" Ltd., Industrial Centre	- do -
27.	"Hayahalom" Ltd., Industrial Centre	- do -
28.	"Nathanya Diamond Industry Ltd., Industrial Centre	- do -
29.	"Orion" Ltd., Industrial Centre	- do -
30.	"Palnat" Ltd., " "	- do -
31.	"Shamir" Ltd. " "	- do -
32.	"Tarshish" Ltd. " "	- do -
33.	"Bukhara Diamonds Ltd.", Industrial Centre	- do -

ترجمة الملحق رقم (١) باللغة العربية

القدس

١. مصنع القطع الأول بالقدس، جفعات شاؤول (مدرج في إحصائيات وزارة الصناعة ١٩٤٥)

٢. فيلمدان وأبناؤه (مدرج في إحصائيات الصناعة ١٩٤٥ تحت مؤسسة فيلدمان وأبنائه، بنتانيا)

تل أبيب

٣. شركة إيفين سافير، ٦٩ شارع ناسا. (مدرجة في إحصائيات وزارة الصناعة ١٩٤٣)

٤. "ياهالوميم" (بيكيل سابقا) ٤٣ شارع نهاني (//)

٥. شركة "أورا"، ٤٧ شارع ناهلات بنجامين (//)

٦. "هاكوهاف"، ٧٣ شارع ناهلات بنجامين (//)

٧. "شركة موید فيشوتافاف"، ٦٩ شارع مازا (//)

٨. شركة تل أبيب للماس، ٢٤ شارع اهفا (//)

٩. شركة "زهارير"، شارع هيرزل. (//)

١٠. شركة "ساريق"، شارع سلامة، مان وبيرمان (//)

١١. شركة ناسور وبالديكو، شارع سلامة، مان وبيرمان (//)

١٢. الشركة المتحدة لصناعة الألماس، ٤ شارع م. إسرائيل (//)

١٣. جرونفلد وشيبير، ٢١ طريق بيتاح تيوفاه (//)

١٤. مصنع الألماس الفلسطيني، ٣ شارع هجرا (مدرج في إحصائيات وزارة الصناعة ١٩٤٣، تحت شركة ايفين شوهام"، ٣ شارع هجرا).

١٥. شركة " نوفيح"، ٤٠ نيفيح شانان (مدرجة في إحصائيات وزارة الصناعة ١٩٤٣)

١٦. شركة "هافين"، طريق بيتاح تيكفا (//)

١٧. سالسمان، ٦ شارع بيتح ليهيم (غير مدرجة في إحصائيات وزارة الصناعة عام ١٩٤٣)

١٨. ريكوس، ١٥ شارع ناهماني (مدرجة في إحصائيات عام ١٩٤٣ تحت شركة "أوفير")

١٩. جوتبير م. رامات جان (مدرجة في إحصائيات وزارة الصناعة عام ١٩٤٣)

٢٠. شركة "نوفاح"، برديس كاتز (//)

نتانيا

٢١. شركة " أوفير"، "ريفو"، مركز صناعي (مدرجة في إحصائيات وزارة الصناعة عام ١٩٤٣)

٢٢. شركة "ألماظ"، مركز صناعي (//)

٢٣. شركة "انبار"، مركز صناعي (//)

٢٤. شركة " ايفين هايسود"، مركز صناعي (//)

٢٥. "شركة ايفين شين"، مركز صناعي (//)

٢٦. شركة " كوهينور"، مركز صناعي (//)

٢٧. شركة "هاياهالوم"، مركز صناعي (//)

٢٨. شركة صناعة الألماس بنتانيا، مركز صناعي (//)

٢٩. شركة "أوريون"، مركز صناعي (//)

٣٠. شركة "بالنات"، // // (//)

٣١. شركة "شامير"، // // (//)

٣٢. شركة " تارشيش"، // // (//)

٣٣. شركة بوكارا للماس، مركز صناعي (//)

ملحق رقم (٢) جدول تلخيصي للعناصر الرئيسية في صناعة الألماس بالأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٣٩، ١٩٤٢/١٩٤٣، ١٩٤٣/١٩٤٤، ١٩٤٤/١٩٤٥) [1] مترجم

العنصر	الوحدة	١٩٣٩	٤٣/١٩٤٢	٤٤/١٩٤٣	١٩٤٥/١٩٤٤
١- عدد المؤسسات	العدد	٤	[y] ٣٣	[z] ٣١	[a] ٣٣
٢- إجمالي الناتج	ج.ف	٢٥,٠٥٨	١,٢٥٨,٠٨٥	٢,٧٨١,٠٤٢	٤,١٢٠,٣٤٦
٣- تكلفة المواد	ج.ف	١٥,٩١١	٥٨١,٦٥٨	١,٢٨٠,٠٠٠	١,٧٣٠,٠٠٠
٤- صافي الناتج	ج.ف	٩,١٤٧	٦٧٦,٤٢٧	١,٥٠١,٠٤٢	٢,٣٩٠,٣٤٦
٥- متوسط عدد الأشخاص العاملين	العدد	٥٩	٢,٧٧٤	٣,٥٧٠	٣,٣٣٠
أ) الملاك ورأس المال	العدد	٥	٦	[x] ١٦	[x] ١٦
ب) الموظفون ذوو الرواتب	العدد	١١	٤٢٠	٤١٨	٤٥٧
ج) رابحو الأجور بمن فيهم عمال القطعة من الخارج	العدد	٤٣	٢,٣٤٨	٣,١٣٦	٢,٨٥٧
٦- الرواتب والأجور المدفوعة	ج.ف	٥,٨٧٥	٥٣١,٧٢٥	١,٠٠٧,٩٩٢	١,٢٩٩,٩٤٠
أ) الرواتب	ج.ف	١,١٢٠	١٤١,٦٣٩	١٨٥,٥٥٧	٢٣٩,٠٣٠
ب) الأجور	ج.ف	٤,٧٥٥	٣٩٠,٠٨٦	٨٢٢,٤٣٥	١,٠٦٠,٩١٠
٧- معدات الطاقة	العدد	٣٠	٩٠١	[x] ٩٠٥	[x] ٩١٠
أ) الوحدات					
ب) القوة الكهربائية المستخدمة وغير المستخدمة	بالحصان	٧٢	١,٠٩٤,٢	[x] ١,١٠٠	[x] ١,١٤٠
٨- رأس المال المستثمر	ج.ف	١٣,٤٥٠	٧٠٤,٨٥٨	١,١٠٠,٠٠٠	١,٣٢٠,٠٠٠
٩- نتاج الألماس المصقول	قيراط	١,٥٩٣	١٠,٩٣٩	٦٤,٩٧٨	٩٦,٦٣٨
١٠- صادرات الألماس المصقول	قيراط	-	٣٣,٤٣٨	٦٧,١٣٨	٩٢,٤٦٨
	ج.ف	-	١,٢٧٢,٨٦١	٢,٨٤٧,٦٥٣	٣,٩٠٤,٣٤٢
١١- واردات الألماس المصقول	قيراط	-	٣٠١,٨٧٨	٤٨٠,٥٢٨	٤٧٤,٩١٩
	ج.ف	-	٥٣٦,٢٣٩	١,٣٧١,٦٢٢	١,٦٢٨,٥٧٦

(1) Ibid, Summary Table of the Main Elements of the Diamond Industry (1939, 1942/1943, 1943/1944, 1944/1945) p20

١٢- الألماس غير المصقول المستخدم	قيراط	١٥,٩٥٠	٢٥٩,٣٩٣	٤١٨,١١١	٤٧٣,٨١١
١٣- مخزون الألماس غير المصقول شاملاً البورت المفتت (مسحوق الألماس)	قيراط	-	١٣٢,٤٧٥	١٩٤,٨٩٢	١٩٦,٠٠٠
١٤- مخزون الألماس المنتهي	قيراط	-	٣,٥٧١	٤,٦٠٧	٦,٥٩١

(x) تقديرات

(y) المؤسسات العاملة في عام **١٩٤٢**: في الواقع كانت هناك **٣٤١** مؤسسة، ولكن تم دمج مؤسستين مؤقتًا (أوفير بنتانيا، وبيكيل بتل أبيب)، وتم الحصول على عائد واحد فقط. (x) وكذلك مدرج في **١٩٤٣/١٩٤٢** مؤسستين تم دمجها في مؤسسة واحدة.

(a) مؤسستان إحداهما تم إنشاؤها حديثًا، والأخرى جاءت نتيجة دمج وحدتين عاملتين كانتا تعملان في نهاية شهر مارس عام **١٩٤٥** كمؤسستين منفصلتين.

ملحق رقم (٣): واردات الألماس غير المصقول (شاملة مسحوق الألماس) ١٩٣٩– ١٩٤٥ (٦ أشهر في ١٩٤٥) [1]

السنوات	النوع	بالقيراط	القيمة بالجنيه الفلسطي
١٩٤٢/١٢/٣١-١(١	الرمل ورقائق الألماس	١٧٨,٨٨٢,٠٠	٣٧١,٩٤٩,٩٣٧
	المسحوق	٢٩,٥٠٠,٠٠	٦,٧٠٣,٧٥٠
	الألماس البورت	٣,٢٠٠,٠٠	٤٠٤,٠٠٠
	الإجمالي	٢١١,٥٨٢,٠٠	٣٧٩,٠٥٧,٦٨٧
١٩٤٣/١٢/٣١-١(١	الرمل ورقائق الألماس	٤٧٢,٣٢٨,٥٠	١,١٣٨,٥٨٢,٧٩٦
	المسحوق	٢٩,٨٠٠,٠٠	٥,٢١٥,٠٠٠
	الإجمالي	٥٠٢,١٢٨,٥٠	١,١٤٣,٧٩٧,٧٩٦
١٩٤٤/٩/٣٠-١(١	الرمل ورقائق الألماس	٢٧٦,٤٢٩,٧٥	١,٠٦٣,٥٧٢,١٤٩
٩٤٤/١٢/٣١-١٠ (١	الرمل	١١٠,٠٠٠,٠٠	١٤٢,٨٧٧,٧١٩
	رقائق الألماس	٦٢,٤٨٤,٠٠	٤٠٤,٢٦٤,٩١٠
	الإجمالي	٤٤٨,٩١٥,٧٥	١,٦١٠,٥١٤,٧٧٨
١٩٤٥/٦/٣٠-١(١	الرمل	٦٣,٥٩٦,٠٠	٨٣,٧٧٤,١٢٥
	رقائق الألماس	٢٠٩,١٠٠,٥٩	٩٩٢,٣٤٨,٩٧٩
	الأشكال	٣١,٩٥٤,٧٨	٨٤,٩٠٩,٦٧٥
	بلورات وصفائح الألماس	٤,١٩٠,٢٥	٢٦,٨٥٣,٩٣٧
	الأحجام	٤,٥٨١,٠٠	٨٥,٧٨٧,٩٩٠
	المسحوق	٢٥,٠٠٠,٠٠	٣,٧٥٠,٠٠٠
	الإجمالي	٣٣٨,٤٢٢,٦٢	١,٢٧٧,٤٢٤,٧٠٦

[1] Ibid; Imports of Uncut Diamonds (Including Diamond Powder) 1939-1945 , 6 Months in 1945p 23-24

هوامش البحث:

(١) عبدالمحسن بن ردة الله بن حميدي الصاعدي الحربي وآخرون: أسرار الحركة الصهيونية العالمية، مجلة الحكمة، العدد (٥٥)، ٢٠١٦، ص ص ٣١٠- ٣١٢.

(٢) محمد خالد الأزعر: الحركة الصهيونية. خبرة التعامل الدولي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد (٢٨)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٤٨.

(٣) سليمان أحمد التهامي: الصهيونية حركة سياسية– عنصرية- استعمارية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (١٣٥)، السنة (١٢)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، القاهرة، مارس ١٩٧٦م، ص ٢٦.

(٤) جبر محمد حسن علي حسن: الحركة الصهيونية من داخلها: تعريفها- نشأتها -تطورها -مخططها – أساليبها –غاياتها، العدد (٣)، المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، يوليو ١٩٩١م، ص ص ١٣٥، ١٣٦.

(٥) نفسه: ص ص ١٣٦، ١٣٧.

(٦) حدثت هذه المذبحة ضد يهود روسيا في أبريل من عام ١٩٠٣، في مدينة كيشينيف (كيشيناو) عاصمة محافظة بيسارابيا بالإمبراطورية الروسية، فعلى مدى يومي (١٩، ٢٠) مارست الحشود عمليات القتل، والنهب، والتدمير دون اعتراض من الشرطة أو الجنود، وعلى الرغم من الموقف الدولي منها آنذاك، فإن الأحكام التي صدرت كانت مجحفة بحق اليهود؛ حيث حُكم بالسجن على رجلين فقط لمدة خمس وسبع سنوات، وحكم على اثنين وعشرين بالسجن لمدة سنة أو سنتين، وقد أسهمت المذبحة في إقناع عشرات الآلاف من اليهود الروس بمغادرة أوروبا إلى فلسطين. انظر

- Steven J Zipperstein. "Inside Kishinev's Pogrom: Hayyim Nahman Bialik, Michael Davitt, and the Burdens of Truth, 2015, p 68

(7)Eric Laureys; Bridging Ruptures: The Re-emergence of the Antwerp Diamond District After World War II and the Role of Strategic Action, Belgian Federal Science Policy Office, may 2010, p 85

(8)David De Vries; Diamonds and War, Berghahn Books, 2019, p 16

(9)Ibid, p 17

(١٠) وُلد عوفيد بن عامي ١٩٠٥م، أو عوفيد دانكنر في بتاح تكفا، بفلسطين التي كانت آنذاك تحت الحكم العثماني، عام ١٩٠٥م لأبوين هما مائير وشوشانا دانكنر. كان لديه ثمانية أشقاء، وكان والده مزارعًا

وحرفيًّا من أصل روماني، وكان من أوائل سكان بتاح تكفا، وكانت والدته ناشطة في حركة البيلو. نشأ بن عامي في بتاح تكفا حيث تلقى تعليمًا دينيًّا في التلمود التوراتي، بالإضافة إلى تعليمه العلماني، وكان ناشطًا في العديد من المنظمات الشبابية الصهيونية في سن الخامسة عشرة فقط، أصبح بن عامي مراسلاً لصحيفتي "دوار هايوم" و"فلسطين ويكلي"، وبعد عامين انضم إلى مجلس إدارة "دوار هايوم"، وفي ذلك الوقت غير اسمه من دانكنر إلى بن عامي، وغطى بن عامي أعمال الشغب في يافا عام **١٩٢١**م، وأرسل تقارير يومية إلى القدس حول أعمال الشغب في يافا وبيتاح تكفا، ثم تحول لاحقًا من كونه مراسلاً إلى كتابة مواد تحليلية حول تطور المستوطنات اليهودية في فلسطين، وفي عام **١٩٢٢**م كان محررًا لمجلتين دوريتين أخريين.

كان بن عامي عضوًا في جمعية بني بنيامين، وهي منظمة نشطة في مجال الاستيطان اليهودي في فلسطين، وتولى منصب السكرتير الإقليمي لها في بتاح تكفا عام **١٩٢٢**، وشغل منصب السكرتير العام من عام **١٩٢٤** إلى عام **١٩٢٨**م، وسافر بن عامي برفقة إيتامار بن آفي إلى الخارج لجمع التبرعات لتمويل الاستيطان اليهودي، وفي عام **١٩٢٨**م سافرا إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات لمشروع بناء نتانيا، واشتريا الأرض التي أسس عليها بني بنيامين المدينة، ثم بدأت عملية الاستيطان في نتانيا عام **١٩٢٩**م، وقد ترأس بن عامي مجلس استيطان نتانيا من عام **١٩٢٩** إلى عام **١٩٤٠**م، وأصبح رسميًّا رئيسًا للبلدية بعد أن مُنحت نتانيا وضع المجلس المحلي من قبل سلطات الانتداب البريطاني في عام **١٩٤٠**م، ثم شغل منصب رئيس البلدية من عام **١٩٤٠** إلى عام **١٩٧٤**، وإن لم يكن بشكل مستمر، وفي عام **١٩٢٩**م انتُخب بن عامي رئيسًا للجنة المركزية لبني بنيامين، وكان عضوًا في الوفود الفلسطينية إلى المؤتمرين الصهيونيين العالميين السادس عشر والسابع عشر، وشارك في إنشاء الوكالة اليهودية، وأصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، وكان أيضًا أحد مؤسسي شركة هانوتيا التي أُنشئت لجمع الأموال، وشراء الأراضي للاستيطان اليهودي. كما شارك في تأسيس بلدة إيفن يهودا عام **١٩٣٢**م، وفي عام **١٩٣٧**م كان عضوًا في وفد المزارعين الفلسطينيين إلى المؤتمر الصهيوني العالمي العشرين.

كان بن عامي أحد المؤسسين الأوائل لصناعة الماس الإسرائيلية؛ حيث دعا أول اثنين من مصنعي الماس المحليين في عام **١٩٣٨**م للقدوم إلى فلسطين وهما آشر أنشيل داسكال وزفي روزنبرغ– اللذان كانا يديران شركة لتلميع الماس من منزل روزنبرغ في بتاح تكفا– لفتح مصنع للماس في نتانيا، وبعد جمع الأموال المناسبة، افتُتح مصنع أوفير لتلميع الماس في عام **١٩٣٩**م، والذي كان مملوكًا لروزنبرغ وشركائه، ويُعد أول مصنع لتلميع الماس في فلسطين بهذا الحجم، وبعد فترة وجيزة افتُتح إيفن هايسود

وهو مملوك لداسكال وشركائه، وخلال الحرب العالمية الثانية سافر بن عامي إلى لندن، وأقنع شركة دي بيرز بشحن الماس الخام إلى فلسطين، وأسس جمعية مصنعي الماس الإسرائيلية في عام ١٩٤٠م. للمزيد انظر:

- Israeli Archives; The Archive of the Jewish Telegraphic Agency,Palestine Jewish Leaders Meet to Discuss Implementation of Mobilization Plans, octeper 12, 1947. And see also; Encyclopedias almanacs transcripts and maps , Ben-Ami (Dankner), Oved, on

-https://www-encyclopedia-com.translate.goog/religion/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/ben-ami-dankner-oved

(١١) نتانيا هي مدينة فلسطينية استولت عليها إسرائيل قامت على أراضي قرية أم خالد الفلسطينية التابعة لقضاء طولكرم، وهي مدينة تقع في المنطقة الوسطى من الأراضي الفلسطينية، وعاصمة سهل شارون، وتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتُعرف المدينة بكونها منتجعًا سياحيًّا شهيرًا نظرًا لشواطئها الممتدة، وكانت مركزًا رئيسيًّا لصناعة الماس في الماضي، وقد ولدت فكرة إنشاء مستوطنة نتانيا في اجتماع لجمعية بني بنيامين في زخرون يعكوف، وقد اختاروا الموقع بالقرب من پوليچ التاريخي، وقرروا تسمية المدينة على اسم الأمريكي اليهودي ناثان شتراوس تكريمًا له.

(12)Eric Laureys; Op.cit, p 75

(13)Ibid, p 74

(14)Mildred Berman; The Location of the Diamond-Cutting Industry, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 61, No. 2, Taylor & Francis, Ltd. on behalf of the Association of American Geographers, p322

(15)Ibid, p 223

(16)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Ben Ami to the Diamond Supervisory Board, 29 Nov 1945

(17)Ibid,

(18)David De Vries; Op.cit, p 16

(19)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Mr. Shen, 7 Nov 1945, p 31.

(20)Ibid; Memorandum submitted by Mr. Rosenberg, 7 Nov 1945, p 35.

(21)Ibid;. Memorandum submitted by Mr. Owen Niegler, 7 Nov 1945, p 31

(22)David De Vries; Op.cit, p 17

(23)Ibid, p 18

(24)Ibid, p 21

(٢٥) لم تذكر الوثائق التي اطلعت عليها الباحثة اسم ذلك الشخص.

(26)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Mr. Shen,Op.cit

(27)Israeli Archives: Meeting of the Diamond Control Committee attended by Palestinian diamond manufacturers in Tel Aviv, File No. (12706/204), Memorandum submitted by Mr. Oved Ben Ami Subject: Regulation of the Diamond Industry, Jerusalem, November 29, 1945

(28)Ibid, p 46

(29)Ibid, p48

(30)Israeli Archives: Memorandum on the Prospects of the Diamond Industry in Palestine, submitted by Mr. David Rothblom to the Jewish Agency, File No. S40/269/2., September 21, 1943, p 28

(31)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Jerusalem, agh 1945, p 3

(32)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry Op.cit, p9

(٣٣) نادية محمد محمد قضب، صادق فتحي صادق: دور اليهود في تجارة الماس الدولية وصقله قبل ١٩٤٨م، مجلة التاريخ والمستقبل، مجلد (٣٨)، العدد (٧٦)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنيا، يوليو ٢٠٢٤م، ص ص ٢٩، ٣٠.

(34)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis,Op.cit, 3,4

(35)Ibid, p5

(٣٦) انظر ملحق رقم (١) قائمة بهذه المصانع وأماكنها التي تم إحصاؤها في إحصاء وزارة الصناعة لعام ١٩٤٣.

(37)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry Op.cit, p 10

(38)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, p 7 . and see also; Israeli Archives: Documents of the Statistics Department, Subject: Industry Statistics for 1940, Workers Section, Current Conditions of the Diamond Industry, Op. cit, 31

(39)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, p 8

(٤٠) مقارنة بـ ٣٧٣ ج.ف في صناعة النسيج وبـ ٢٧٤ ج.ف في صناعة الأحذية في عام ١٩٤٢. انظر

Israeli Archives: Documents of the Labor Department, Subject: Wages of workers in the diamond polishing industry in Palestine 1944, Jerusalem, 1945, p. 6

(41)Ibid, p 6,7

(42)Ibid, p5

(43)Israeli Archives: Documents of the Statistics Department, Subject: Industry statistics , Labor Department for 1940- jun1945, Current conditions of the diamond industry, Tel Aviv, July 26, 1945, p 37

(44)Ibid, p 37

(45)Ibid, p 38

(46)Ibid, p 38. And see also; Israeli Archives: Meeting of the Diamond Control Committee with the presence of Palestinian diamond manufacturers in Tel Aviv, File No. (12706/204), Memorandum submitted by Mr. Oved Ben Ami Subject: Organization of the diamond industry, Jerusalem, November 29, 1945

(47)Ibid, p 39 and see also; David De Vries; Op.cit,pp74-76

(48)Israeli Archives: Documents of the Statistics Department, Subject: Industry statistics, Labor Department for 1940- jun1945, Current conditions of the diamond industry, Op,cit, p 39

(49)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, 15

(50)Israeli Archives: Documents of the Labor Department, Subject: Wages of workers in the diamond polishing industry in Palestine 1944, Jerusalem, 1945, p. 6

(51)Ibid, p 7

(52)Ibid, p 8

(53)Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, OP.cit

(54)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, p13

(55)Israeli Archives: Memorandum on the Prospects of the Diamond Industry in Palestine, submitted by Mr. David Rothblom to the Jewish Agency, Op.cit.

(56)Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, Op.cit

(57)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, p9

(٥٨) تم تجميع المعلومات عن واردات الماس غير المصقول جميعها من خلال الإحصاءات التجارية المنشورة، ومن سجلات الرقابة على الصناعات الخفيفة المتاحة لغرض هذا الاستطلاع، حيث إن الاختلافات بين مجموعتي الأرقام ليست كبيرة، وقد اتُّخذت الأرقام التجارية المتاحة شهرًا بشهر، والمتناسبة مع ناتج السنة بشكل أساسي، أي من مارس إلى أبريل كقاعدة لحساب المبالغ المفترضة للمواد المستخدمة، كما أتاحت الرقابة على الصناعات الخفيفة معلومات عن مخزون الماس غير المصقول الموجود لدى أصحاب المصانع، وتم الحصول على قيم الماس غير المصقول من تطبيق متوسط أسعار مستوردة للماس على المبالغ التي يُفترض أن استخدمها أصحاب المصانع. ويوضح الجدول السابق الأرقام المستوردة، والمبالغ المفترض استخدامها، وقيم الماس غير المصقول خلال السنتين ١٩٤٣/ ١٩٤٤ و١٩٤٤/ ١٩٤٥م. انظر

-Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, 18

(59)Ibid, p 17

(60)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, p7

(61)Ibid, p13

(62)Israeli Archives: Memorandum on the Prospects of the Diamond Industry in Palestine, submitted by Mr. David Rothblom to the Jewish Agency, Op.cit.

(63)Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, Op.cit

(64)Israeli Archives ; Control of the diamond industry 1945 29th April, To the assessing officer income tax department, tel – aviv, Subject: consolidated diamond industry Ltd, 4mikveh Israel street , tel-aviv. 1945

(65)Ibid, p 17 and see also; Israeli Archives: Documents of the Light Industries Control Committee, Subject: Foreign Trade Statistics, Jerusalem, 1945

(66)Israeli Archives: Documents of the Light Industries Control Committee, Subject: Foreign Trade Statistics, Jerusalem, 1945,and seealso; Israel Archives: Documents of the Statistics Department, Subject: Industrial Statistics for 1940, Workers' Section, Current Conditions of the Diamond Industry, Tel Aviv, July 26, 1945.

(67)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, 19

(68)Israeli Archives ; Palestinian Government; Diamond Control Committee – Miscellaneous; Working Conditions in the Diamond Industry , Statistical Analysis, Op.cit, 19

(69)Ibid, p 20

(70)Ibid, p 20

(71)Israeli Archives: Documents of the Labor Department, Subject: Wages of workers in the diamond polishing industry in Palestine Op.cit, pp7-8

(72)Israeli Archives: File titled: High Commissioner for Trans-jordan, File No. 103/42, Telegram titled: Defense Order (Finance) (Regulation of Payments) (Export of Diamonds) of 1943, from the Office of the Controller of Foreign Exchange to the Secretary General of the Government of Palestine Jerusalem, DFR/23143, Jerusalem, August 19, 1947.

(73)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Ben Ami to the Diamond Supervisory Board, Op.cit

(74)Ibid, Memorandum submitted by Mr. Robert Guttenberg to the Diamond Control Commission

(75)Ibid; Memorandum submitted by Mr. Herber Rosenberg to the Diamond Inquiry Commission

(76)Ibid; Memorandum submitted by Mr. Robert Guttenberg to the Diamond Control Commission

(77)Ibid ; Memorandum submitted by Mr. Owen Nagler to the Diamond Inquiry Commission, and see also; Israel Archives: Office of the Secretary General of the Government of Palestine, Diamond Control Committee, Memorandum from Mr. J. Frankel to the Secretary, Jerusalem. August 8, 1945

(78)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07.Op.cit; . Memorandum submitted by Mr. Owen Nagler to the Diamond Inquiry Commission

(79)Israeli Archives; Control of the Diamond Industry, Consolidated Diamond Industry Ltd. and Related Companies' Activities. Registered letter to the Assessing Officer, Income Tax Department, Tel Aviv, and the Chief Secretary, Government of Palestine, Jerusalem. Tel Aviv, Palestin, April 29. 1945

(80)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Ben Ami to the Diamond Supervisory Board, 29 Nov 1945. and see also; Ibid; Memorandum submitted by Mr. Robert Guttenberg to the Diamond Control Commission29 Nov 1945

(81)Israeli Archives; Government of Palestine Jerusalem ,Minutes of meeting of diamond regulation committees and memoranda submittal by witness, File No 02- 108-06-07. Memorandum submitted by Mr. Robert Guttenberg to the Diamond Control Commission, 29 Nov 1945

(82)Israeli Archives: Diamond Control Committee, Office of the Chief Secretary, Memorandum to the Chief Secretary's Office, Subject: War Regulations in the Diamond Industry, Jerusalem, August 6, 1945

(83)Israeli Archives: Diamond Control Committee, Office of the Chief Secretary, Memorandum to the Chief Secretary's Office, Subject: War Regulations in the Diamond Industry, Jerusalem, August 6, 1945